الجانب النقدي في فكر الإمام السنوسي

(ت ٨٩٥هـ)

(الإلهيات نموذجا)

إعداد الدكتورة

نوسه السيد محمود السعيد

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

المنصورة - جامعة الأزهر

الجانب النقدي في فكر الإمام السنوسي (ت ٨٩٥هـ) (الإلهيات نموذجا)

نوسه السيد محمود السعيد.
قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.
البريد الألكتروني: Nosaelsaid.el20@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية النقد في الفكر الفلسفي، وإلقاء الضوء على جهود الإمام (السنوسي) في خدمة العقيدة الإسلامية، وبيان نزعته النقدية وسماتها مع الفرق المختلفة . وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة أما المقدمة فذكرت فيها سبب اختياري للموضوع وخطة البحث وأما المبحث الأول فعنوانه الإمام السنوسي والنقد عرفت فيه بالإمام السنوسي ومنهجه النقدي. وأما المبحث الثاني فعنوانه مواقفه النقدية في مسائل الإلهيات فذكرت مواقفه النقدية في مسائل: معرفة الله تعالى، صفات المعاني، رؤية الله تعالى، التنزيهات، أفعال الله تعالى، أفعال العباد وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته وقد استعنت في هذه الدراسة بالمنهج التحليلي والنقدي، يعد من أهم نتائج البحث أن الإمام السنوسي دائم الانتصار للأشاعرة والتأول لهم، ويعارض المعتزلة في كل اعتقادهم، وكذا الفلاسفة في كل المسائل ويكفرهم في بعضها، بينما لم يتخذ موقفا محددا بالنسبة للصوفية. وكذا تتسم مواقفه النقدية بالوضوح واليسر، والبعد عن التكلف في الردود معتمدا في طريقته على القرآن الكريم والسنة المطهرة وقواعد المنطق والفكر.

الكلمات المفتاحية: الجانب النقدي، الفكر، الإمام السنوسي، الإلهيات، المنهج النقدي.

The Critical Approach of Al-Imam As-Senousi (d.895) Issues of Divinity as a Model.

Nosa As-Sayed Mahmoud As-Saeed

Department of Doctrine and Philosophy, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.

Email: Nosaelsaid.el20@azhar.edu.eg

Abstract:

The research aims to highlight the importance of criticism in philosophical thought, to shed light on the efforts of Imam (As-Senousi) in the service of the Islamic faith and doctrine, and explaining his critical tendency and its characteristics with the different sects. The research is divided into an introduction, two topics and a conclusion. As for the introduction, I mentioned in it the reason for my choice of the topic and the research plan. As for the first topic, it is entitled Imam As-Senousi and criticism, in which I introduced Imam As-Senousi and his critical approach. As for the second topic, its title is Imam's critical stances in matters of divinity, such as issues of knowledge of Allah The Almighty, qualities of meanings, vision of Allah The Almighty, exhaltations, deeds of Allah The Almighty, deeds of worshipers. As for the conclusion, it mentions the most important results of the research and its recommendations. In this study, I used the analytical and critical approach. One of the most important results of the research is that Imam As-Senousi is always supporting the Asharites, and opposes Mutazilah in all their beliefs, as well as philosophers in all

issues and accuses some of them with atheism, meanwhile, he did not adopt specific position regarding Sufism. Likewise, his critical positions are clear, easy, and far from arrogance in the responses, relying in his way on the Holy Quran, the purified Sunnah, and the rules of logic and thought.

Keywords: As-Senousi , Islamic Sects, Thought, Criticism, Theology.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

النقد بمثابة الأداة السلوكية التي تقوم بتقويم الفرد والمجتمع، وما يتصل بهما من علوم ومشاريع؛ إذ تعمل على كشف العيوب وتعزيز الإيجابيات.

وإذا ما استعرضنا التاريخ النقدي نجده بدأ مع الفلسفة والفكر منذ عهد اليونان، وما تبعه من فلسفات حتى يومنا هذا، وقد أسهم المسلمون في هذه المسيرة، ولم يسلم فلاسفتهم لرأي أو فكر إلا بعد فحص وتثبت، كما فعل فلاسفة الإسلام الأوائل، وكما فعل الغزالي أيضا مع الفلاسفة، وممن كان له باع كبير في هذا الطريق المتكلمون وفي القلب منهم الأشاعرة، ومنهم الإمام (السنوسي)، فنقد آراء عدد من الفرق؛ كالمتكلمين من أشاعرة، ومعتزلة، وحشوية، وكرامية، إلى جانب الصوفية والفلاسفة؛ فنقد ما رآه مخالفا لأركان الشريعة وأصولها.

وإذا كان سلفنا نقدوا الأفكار والمذاهب السائدة في عصرهم – بكل إنصاف وموضوعية وسعة صدر – فدورنا أن نستلهم تلك الروح ونحن نمارس النقد، فيكون تحت مظلة الوحدة، وثقافة الاختلاف، والتسامح، ونبذ التعصب والتقليد الأعمى، وإعلاء شأن الحقيقة، فلا شيء أولى من الحقيقة حتى نلتف حولها دون التعصب لقول، أو شخص، أو فكر.

وسبب اختيار هذا الموضوع:

١- إبراز أهمية النقد في كل عصر وفي كل مجال.

٢- بيان جهود أحد متأخري الأشاعرة في النقد البناء تجاه الفرق المختلفة.

٣- إلقاء الضوء على جهود الإمام (السنوسي) في خدمة العقيدة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

١- عبد الجبار عبد الستار: أهمية مؤلفات السنوسي في حفظ العقيدة الإسلامية، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٨ الجزء الثاني.

٢- د. عفيف عيسى – د. سبع قادة: أثر الإمام السنوسي في تجديد ونهضة العقيدة الأشعرية، مجلة العصور الجديدة ــ الجزائر، المجلد ١٠، عدد ٤ ديسمبر ٢٠٢٠م

٣- د/ محمود محمد عويس: استدراكات الإمام السنوسي (٨٩٥ هـــ) على الإمام الرازي(٦٠٦هـــ) عرض ونقد، مجلة قطاع أصول الدين، العدد الثامن عشر(ديسمبر ٢٠٢٢م).

منهج البحث:

استعنت في هذا البحث بعدة مناهج منها التحليلي والنقدي والمقارن؛ حيث طالعت نصوص الإمام السنوسي في نقده للفرق، وقمت بعرضها في سياقها وتحليلها، واستخراج النتائج منها، وعقدت مقارنة بين غيره في بعض المسائل الخلافية، ومارست النقد فيما بحثه من مسائل سواء بالقبول أو الرد.

وسوف أستعرض في هذا البحث جهود الإمام (السنوسي) في مقام النقد، ومن خلال هذا البحث سنرى هل كان هذا المتكلم الكبير صاحب رؤية نقدية للاتجاهات الفكرية المختلفة، أو لعلوم عصره المختلفة؟ وما سمات النقد لديه؟ وهل التزم الموضوعية مع الطوائف المختلفة؟.

وقد عنونت هذا البحث:

(الجانب النقدي في فكر الإمام السنوسي.. الإلهيات نموذجا)

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

أما المقدمة ففيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث فيه.

المبحث الأول: الإمام السنوسي والنقد.

أولا: التعريف بالإمام السنوسي.

ثانيا: النقد.

المبحث الثاني: مواقفه النقدية في مسائل الإلهيات.

أولا: معرفة الله تعالى.

ثانيا: صفات المعاني

ثالثا: رؤية الله تعالى.

رابعا: التنزيهات.

خامسا: أفعال الله تعالى.

سادسا: أفعال العباد.

ثم جاءت الخاتمة وفيها نتائج البحث وأبرز التوصيات، فثبت بأهم المراجع والمصادر، ثم فهرس الموضوعات.

هذا وما كان من توفيق فمن الله، وما كان من نقص فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

الإمام السنوسي والنقد

أولا: التعريف بالإمام السنوسي:

محمد السنوسي (٨٣٢ – ٨٩٥هـ) (١٤٢٨ – ١٤٩٠م) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحسني (أبو عبد الله) الإمام الفقيه المحدّث، متكلم، منطقي، المقرئ، مشارك في بعض العلوم، صاحب كتب العقائد– العقيدة الكبرى، والوسطى، والصغرى، وصغرى الصغرى– التي لم يأت أحد بمثلها من المتأخرين(١).

و(السنوسي) منسوب لبني سنوس قبيلة معروفة بالمغرب، و(الحسني) نسبة إلى الحسن بن علي ــ رضي الله عنهما – من جهة أم أبيه(٢).

١– عصره وأهمية مؤلفاته في العقيدة:

بعد سقوط دولة الموحدين في القرن السابع الهجري؛ هوت بلاد المغرب والأندلس في الاضمحلال والضعف في كل المجالات؛ السياسية، والاجتماعية،

---

(١) ينظر: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ) معجم المؤلفين ج ١٢ ص ١٣٢، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت. أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠ – ١٠٢٥ هـ): ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال» ج ٢ ص ١٤١ المحقق: الدكتور/ محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

(٢) ينظر: الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الملقب ابن مريم الشريف المليتي التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ٢٣٨ – ٢٤٨ المطبعة الثعالبية – الجزائر ١٩٠٨م ١٢٢٦هـ. وينظر: عبد الله الشرقاوي: مقدمة حاشية الشرقاوي على الهدهدي على السنوسية ص٢، دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

والثقافية حيث تصارع الحكام وانقسمت الدويلات، وكانت الجزائر من هذه الدويلات المنقسمة، مع تقريب الحكام لأهل الذمة؛ فعاثوا في الأرض الفساد، كل ذلك أدى إلى هزائم اجتماعية وثقافية؛ فانتشر الفساد في الأمة، وتفشي الجهل مع ذيوع التصوف السلبي والدروشة؛ ففسدت العقائد؛ فهيأ الله للأمة الإمام السنوسي التلمساني؛ ليرى أن أمر الإصلاح يبدأ بإيقاظ الأمة من خلال الحث على النظر، وإعمال العقل، ونبذ التقليد والجهل؛ فعمل على تثبيت دعائم المذهب الأشعرى؛ حيث رآه كفيلا بإحداث هذا الإصلاح والتغيير(١).

عاش الإمام في القرن التاسع الهجري، ذلك العصر الذي سطع وانتشر فيه المذهب الأشعري مقارنة بالمذاهب الأخرى لأسباب عدة منها: تأييد الحكام له كصلاح الدين في مصر وسوريا، وابن تومرت في المغرب والأندلس، إضافة إلى تبني المعاهد الكبرى له كالأزهر والقيروان والزيتونة، وكذلك طبيعة هذا المذهب الوسطي، وتوافقه مع الصوفية والماتريدية.

ذلك القرن الذي صنفه الدكتور (حسن الشافعي) مرحلة التطور في علم الكلام؛ حيث صنف القرن الأول وأوائل الثاني مرحلة النشأة، والثاني إلى نهاية الخامس مرحلة التدوين وظهور الفرق، والقرن السادس إلى نهاية التاسع عصر التطور، ثم مرحلة الفتور والتقليد من القرن العاشر حتى التاسع عشر.

ويقصد بمرحلة التطور (من القرن السادس حتى التاسع) أن علم الكلام خضع لتطور جديد، وهو امتزاجه بالفلسفة؛ بغرض دعم المواقف الكلامية بأفكار الفلاسفة؛ فتطورت مادته، ومناهجه، ومصطلحاته، وتوزيع موضوعاته.

وبعدما كانت طريقة المتكلمين السابقين تبدأ بأبواب منهجية وتمهيدية – في النظر والمعارف وحقيقة العلم بدأ المتأخرون من المتكلمين طريقتهم بأبواب

(١) ينظر: أ. د. عليوان أسعيد: جهود السنوسي التلمساني في نشر الأشعرية وتثبيتها في الغرب الإسلامي ص ١٣٦، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطين.

الأمور العامة، التي تضم مصطلحات يحتاج إليها في علم الكلام، وأغلبها فلسفية ومنطقية، وكان أبرزهم الرازي والإيجي من الأشاعرة[١].

وفي الحقيقة فإن الإمام السنوسي اتبع في تصنيفه طريقة السابقين، وعارض طريقة المتأخرين من الأشاعرة الذين مزجوا الكلام بالفلسفة؛ كالبيضاوي، والرازي، بل وحذر منهم، ونقد آرائهم وتأثرهم بالفلاسفة.

وقد تميزت مؤلفات الإمام السنوسي بالبعد عن التكلف، والمصطلحات الفلسفية والمنطقية قدر الإمكان، وبالبساطة حتى أنه في مؤلفاته كان مراعيا للعامة؛ إذ إنه أراد أن يصحح عقيدتهم ويزيل الجهل العالق بها؛ فخاطبهم بمختصرات سهلة واضحة؛ ولذا فإن الناظر في كتبه يلحظ اهتمامه بمسألة النظر، ورد التقليد، ومحاولة إيقاظ العقول وبعث الهمم، ويبدو أن ذلك الاهتمام جاء نتيجة لما وجده من جهل وتقليد بين أهل زمانه.

انتشرت مؤلفات السنوسي العقدية في القرن العاشر – ذلك الذي يعده العلماء عصر الجمود والتقليد في مجال العقيدة – فأنارت مؤلفاته تلك العصور، وانتشرت في جميع بلاد الإسلام، ودرست في أكبر الجامعات؛ كالأزهر، والزيتونة، والقيروان، وتتابع العلماء – كالدسوقي والملوي والباجوري – على شرحها والتعليق عليها، بدرجة لم تحدث مع أي كتب أخرى من كتب العقيدة، وهذا الأمر يشمل الكتب الخمسة: الكبرى، والوسطى، والصغرى، وصغرى الصغرى، والحفيدة؛ ولذا عده العلماء مجدد العقيدة الأشعرية في القرن التاسع الهجري، وكان من مظاهر ذلك التجديد:

– تخليص علم الكلام من الفلسفة التي انتشرت في عصره في كتب الرازي والإيجي، وغيرهما من متأخري الأشاعرة.

---

(١) ينظر: أ. د. حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ١٠٨– ١١٢، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ــ كراتشي – باكستان.

- كثرت مؤلفاته وشروحه عليها وعلى غيرها من كتب العقيدة بما يتناسب مع العامة والخاصة.
- دعا إلى وجوب النظر العقلي ورفض التقليد في العقائد.
- تقريب علم الكلام من العامة وطلبة العلم؛ ولذا تدرس مختصراته وشروحه في كل البقاع.
- مزج الكلام بالتصوف مع رفضه للتصوف الفلسفي ومعارضته(١).

٢- نشأته وحياته العلمية والعملية:

مهر الإمام السنوسي في العلوم والفنون، سيما الكلام وصنَّف "عقيدة أهل التوحيد" وشرحها شرحاً وافيا. وله مختصرات قدمها لطلبة العلم تيسيرا وشرحه بنفسه كما أسلفت القول.

وفي مؤلفاته من التنبيه على العقائد ما لا يوجد في كثير من المطولات(٢)، وبرع في عدة علوم أخرى كالتفسير، والحديث، والفقه، والقراءات، وغيرها من العلوم.

نشأ في بيت علم وفضل، فكان عالما فاضلا مباركا، يكره الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم، ويفر كثيرا إلى الخلوات، ويطيل الفكرة في معرفة الله؛ حتى

---

(١) ينظر بتصرف: عبد الجبار عبد الستار: أهمية مؤلفات السنوسي في حفظ العقيدة الإسلامية، ص ٢١٣ مجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٨ ج ٢. وينظر: د. عفيف عيسى – د. سبع قادة: أثر الإمام السنوسي في تجديد ونهضة العقيدة الأشعرية، ص ١٨٥، مجلة العصور الجديدة – الجزائر، المجلد ١٠، عدد ٤ ديسمبر ٢٠٢٠م.

(٢) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧هـ): سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ج ٣، ص ٢٩٢، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

جمع بين الشريعة والحقيقة، وكان كثير الخوف، طويل الحزن، مستغرقا في الذكر مع تواضع وحسن خلق ورقة قلب، رحيما مبتسما لينا، يوقر الكبير، ويعطف على الصغير والضعيف، ويقضي الحوائج، وكان عظيم الحياء، حليما، كثير الصبر، ويتحمل السفهاء ومن يسيء إليه، ويقابلهم بالسماحة والحسنى.

كان زاهدا ورعا عابدا، يصوم صوم داود ــ يصوم يوما ويفطر يوما ــ وكان عند فطره يفطر على يسير من الطعام، ويأمر أهله بالصدقات سيما وقت الجوع، وله كرامات كثيره ذكرها تلميذه (الملالي) في كتابه.

أما وعظه فكان يقرع الأسماع، وتقشعر منه الجلود، جله في الخوف، والمراقبة، وأحوال الآخرة[١].

٣- شيوخه:

له عدة شيوخ تلقى عنهم العلوم المختلفة منهم: والده الولي الصالح أبي يعقوب يوسف السنوسي الزاهد العالم المحقق.

ومنهم: الشيخ العلامة نصر الزواوي، والشيخ العلم محمد بن تومرت الصنهاجي، والشيخ الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس، والشيخ أحمد

---

(١) ينظر: الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الملقب ابن مريم الشريف المليتي التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ٢٣٨ – ٢٤٨، المطبعة الثعالبية – الجزائر ١٩٠٨م ١٣٢٦هـ. وينظر: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكي السوداني (ت ١٠٣٦هـ): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص ٥٦٣- ٥٧١، تقديم: د عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب ــ طرابلس ــ ليبيا، ط: الثانية ٢٠٠٠م. وينظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ): الجواهر الحسان في تفسير الرجال، ص ٢٦- ٢٨ تحقيق: الشيخ/ محمد علي عوض ــ والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

بن محمد الشريف الحسني ــ أخذ عنه القراءات السبع ــ والإمام محمد بن العباس ــ قرأ عليه الأصول والمنطق ــ وأبو زيد الثعالبي قرأ عليه الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث(١).

٤- تلاميذه:

له تلاميذ أخذوا عنه العلم منهم: ابن صعد، وأبي القاسم الزواوي، وابن أبي مدين، وابن العباس الشيخ، وابن ملوكه، وأشهرهم أبو عبد الله الملالي الذي جمع سيرة شيخه، وأحواله في نحو ستة عشر كراسا سماه (المواهب القدسية في المناقب السنوسية)(٢).

٥- مؤلفاته:

تآليفه كثيرة تبلغ خمسة وأربعين مؤلفا، ومن تصانيفه:

مؤلفاته في التفسير: مختصر حاشيةة التفتازاني على الكشاف.

مؤلفاته في الحديث: حاشية على صحيح مسلم، وشرحه على صحيح البخاري ولم يكتمل.

مؤلفاته في العقيدة: العقائد المشهورة، العقيدة الكبرى وشرحها، والوسطى وشرحها، والصغرى (أم البراهين) وشرحها، وصغرى الصغرى، وشرحه الكبير المسمى بالمعرب المستوفي على الحوفي، شرح الأسماء الحسنى، وشرح جواهر العلوم للعضد في علم الكلام.

---

(١) ينظر: الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الملقب ابن مريم الشريف المليتي التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ٢٣٨، المطبعة الثعالبية – الجزائر ١٩٠٨م ١٢٢٦هـ.

(٢) ينظر: ابن مريم الشريف المليتي التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص٢٤٠- ٢٤٨.

في التصوف: اختصار رعاية المحاسبي، وشرح أبيات الألبيري في التصوف.

في اللغة: شرح الآجرومية.

في الفقه وأصوله: تعليق على مختصر ابن الحاجب.

مؤلفاته في المنطق: شرح ايساغوجي في المنطق.

علوم أخرى: شرح قصيدة الحباك في الاسطرلاب، شرح رجز ابن سينا في الطب، وشرح مقدمات الجبر والمقابلة لابن الياسمين.

٦- وفاته:

مرض في نهاية حياته، ولما زاد عليه الألم انقطع عن المسجد ولزم الفراش، وتوفي بعد عشرة أيام، ولقنه بن أخيه الشهادة مرة بعد مرة، توفي بتلمسان سنة ٨٩٥هـ وعمره ثلاث وستون سنة(١).

ثانيا: النقد:

١- مفهوم النقد في اللغة:

النقد: النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ، وأيضا: الكشف عن حالة الشيء من حيث الجودة وعدمها(٢).

---

(١) ينظر: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ) معجم المؤلفين، ج ١٢، ص١٣٢، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت. أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠ – ١٠٢٥ هـ): ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال» ج ٢، ص ١٤١، المحقق: الدكتور. محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م. وينظر: مقدمة الشرقاوي على الهدهدي، ص ٢. وينظر: البستان، ص ٢٤٣.

(٢) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة: المحقق: عبد السلام محمد هارون، باب نقد ج ٥، ص ٤٦٧. الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

والنقْدُ: خلافُ النَّسيئة. وهو تمييز الدراهم وإعطاؤكها إنساناً وأخذها. والنقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ منهَا، ونقد النقاد الدراهم ميز جيدها من ردئيها، وناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر، ونقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقدا ونقدا إليه: يديم النظر إليه باختلاس حتى لا يفطن له(١).

والنقد أيضا: فن تَمْييز جيد الْكَلَام من رديئه وَصَحِيحه من فاسده(٢).

إذن انحصرت المعاني اللغوية في:

- التمييز والموازنة بين الصحيح والمزيف.
- مداومة النظر والنقاش.
- إبراز الشيء وبروزه.
- الكشف عن حالة الشيء وجودته.
- وأخيرا تمييز جيد الكلام من ردئيه.

٢- النقد في الاصطلاح:

مما ورد في المعاجم الفلسفية: يرى (لالاند) أن نقدية وانتقادية تقال على مذهب (كانط)، وبالمعنى الواسع تقال على كل عقيدة ترى أن العقل يشكل

---

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) كتاب العين، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، باب القاف والدال والنون، ج ٥، ص ١١٨، دار ومكتبة الهلال. وينظر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ): لسان العرب، فصل النون، ج٣، ص ٤٢٥، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ. وينظر: أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ – ١١٤٣م): أساس البلاغة، ص ٢٩٧، ج٢، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار): المعجم الوسيط، باب النون، ج٢، ص ٩٤٤، الناشر: دار الدعوة.

المعرفة ويكونها بمقتضى أشكال أو مقولات خاصة به، ومن المعاني الأخرى التي ذكرها فحص مبدأ أو ظاهرة للحكم عليه أو عليها حكما تقويميا تقديريا بوجه خاص ثمة نقد فني (جمالي) ونقد الحقيقة (منطقي)، ويطلق العقل النقدي على الفكر الذي لا يأخذ بأي إقرار دون التساؤل أولا عن قيمة هذا الإقرار؛ سواء من حيث مضمونه (نقد داخلي) أو من حيث أصله (نقد خارجي)[١].

يعني أن الفكر النقدي هو الذي لا يصدر أي قرار أو نتيجة إلا بعد الفحص الدقيق داخليا وخارجيا.

ومن المعاجم ما عرف هذا التقسيم بصورة أوضح فقال: إن النقد الخارجي: هو الذي ينصب على صورة الوثائق التاريخية لتحديد مدى صحتها وأصالتها، ويقابله النقد الداخلي وهو: الذي يحلل النصوص والوثائق نفسها، ويقابل بعضها ببعض[٢].

ويذكر الدكتور (مراد وهبة) تعريف (كانط) لكلمة نقد أنه فحص حر ــ أي غير مقيد بأي مذهب فلسفي ــ وهذا الفحص عنده ينصب على مدى تطابق معاني العقل ومدركات الحس، وفلسفة نقدية تقال على فلسفة (كانط) التي تذهب إلى أن الفكر حاصل بذاته على شرائط المعرفة، وهي المكان والزمان والمقولات[٣].

---

(١) أندريه لالاند (ت ١٩٦٣م): موسوعة لالاند الفلسفية، ص٢٣٧- ٢٣٨، المجلد الأول، تعريب: خليل أحمد خليل، تعهده وأشرف عليه: أحمد عويدات، منشورات عويدات – بيروت – لبنان، ط: الثانية ٢٠٠١م.

(٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، ص ٢٠٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٣) ينظر: أ. د. مراد وهبة: المعجم الفلسفي : ص ٦٥٥، دار قباء الحديثة – القاهرة ٢٠٠٧م.

وقام الدكتور (أحمد الشايب)[١] باستعراض تاريخ النقد الفلسفي منذ اليونان في تاريخه الأول، مرورا بالسوفسطائيين و(سقراط) حتى (أرسطو) ثم انتقل إلى تاريخ النقد العربي من الجاهلية مرورا بالإسلام حتى العصر الحديث، وانتهى إلى تعريف عام للنقد يصدق على جميع العلوم، قبل أن يخصص النقد الأدبي بتعريف خاص، وهذا التعريف العام هو: "دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها، وموازنتها بغيرها المشابهة لها أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ودرجتها، يجري هذا في الحسيات والمعنويات، وفي العلوم والفنون، وفي كل ما يتصل بالحياة"[٢].

إذن فالنقد يعنى بالدراسة، والتحليل، والموازنة بين الآراء والأفكار؛ للحكم عليها، وبيان قيمتها.

٣- قيمة النقد ومهمته.

ارتبط النقد بالفكر الإنساني وبالفلسفة منذ أقدم العصور؛ فالنقد في الحقيقة ترجع جذوره إلى فلاسفة اليونان حيث أخضعوا كل ما حولهم للبحث والدراسة،

---

(١) الأستاذ أحمد الشايب (١٨٩٦- ١٩٧٦) أبرز ممثلي النقاد في العشرينيات والثلاثينيات من أبناء دار العلوم، تخرج ١٩١٨م، ثم عمل - بالمدارس الابتدائية، ثم الثانوية - مدرسا للغة العربية، ثم انتقل إلى الجامعة؛ وقد عمل وكيلا لكلية الآداب جامعة فؤاد الأول ١٩٤٨م، ورئيسا لقسم البلاغة والنقد الأدبي بكلية دار العلوم، ثم وكيلا لها حتى أحيل إلى المعاش ١٩٥٥م، كان من رواد التجديد؛ فكانت مقالاته تحمل دعوات وأطروحات للتجديد ودراسة الأدب العربي وفقا للمناهج الأوربية، من مؤلفاته: الأسلوب، أصول النقد الأدبي، ينظر: أحمد الشايب ناقدا: الدكتور أحمد درويش، ص٦ - ١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، ص ١١٥، مكتبة النهضة المصرية، ط: العاشرة ١٩٩٤م.

ثم جاء الغزالي بنزعته النقدية، ثم (ديكارت) ثم (كانط) بفلسفته النقدية وغيرهم من فلاسفة العصر الحديث وحتى يومنا هذا ظل النقد أساس الحياة الفكرية بجميع أشكالها وعصورها.

ومهمة النقد الأساسية هي أنه يوحي، ويشجع، وينير الطريق؛ فيدلنا على جوانب غير منظورة من الأشياء، ويتحدى أحكامنا الخاصة، ويعارض آراءنا؛ مما يعلمنا أن نقرأ ثانية بذكاء وعمق أكبر، فالنقد له مهمتان مهمة التفسير لكل ما هو مشاهد من أحداث وما يصدر من آراء، ثم مهمة الحكم عليها إما سلبا أو إيجابا(١).

فالنقد ضرورة من ضروريات الحياة، لا نستغني عنه ما دمنا نريد التقدم، ومحاولة البراءة من النقص والتخلف؛ ولذا يتناول النقد جميع مقومات الحياة العلمية والفنية والاجتماعية والسياسية، يصلح ما فسد، ويعين على الترقي، ويهدي الباحثين والعاملين إلى أهدى السبل وأسمى الغايات، ولذا تعدد بتعدد مناحي الحياة(٢).

بل إن الدكتور (زكي سالم) يرى أننا الآن في أشد الحاجة للفكر النقدي والعقل الناقد؛ إذ كيف نتعامل مع تراثنا القديم بدون رؤية نقدية تفحص وتدقق وتفرز، ثم كيف نتعامل مع واقعنا؛ مع قيم العولمة، وأفكار الحضارة الغربية المعاصرة بدون عقلية نقدية متحررة وواعية، تأخذ بشجاعة كل ما يفيدنا ويساعدنا على التقدم، وترفض بحكمة كل عيوب ومساوئ المدنية الحديثة(٣).

---

(١) ينظر بتصرف: د/ شوقي ضيف: النقد. ص١٢، دار المعارف، ط: الرابعة. وينظر: أحمد أمين: النقد الأدبي، ص١٦٢-١٦٥: مكتبة النهضة المصرية، ط: الخامسة ١٩٨٣م.

(٢) ينظر: أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، ص ١٤٤.

(٣) ينظر: د. زكي سالم: الاتجاه النقدي عند ابن عربي، ص ١، مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

لا بد – إذن – من فكر نقدي وعقل ناقد يوازن بين الأصالة والمعاصرة، عقل مجتهد مبدع، لا مقلد متبلد، عقل يتحقق بثقافة الاختلاف، وقبول الآخر والتسامح، ويرفض التعصب والجمود.

ومع تلك الأهمية العظمى فأعتقد أن النقد لا بد أن يكون له حدود لا يتجاوزها حتى يكون بناء وذا قيمة، فالنقد وإن كان يدخل في جميع العلوم والفنون إلا أنه ينبغي أن يكون في المتغيرات لا في الثوابت والأصول، فهذه – الأصول– ينبغي أن تكون بعيدة عن متناول الأيدي وعقول المفكرين؛ حتى تظل ثوابت الدين قائمة، ومبادئه أجل من أن تنالها الألسن والأفواه.

٤– منهج الإمام السنوسي النقدي:

يذكر الإمام السنوسي المسائل الكلامية مبديا فيها الآراء المختلفة، ومرجحا رأيا منها وهو غالبا رأي الأشاعرة، معضدا رأيه بالدليل من الكتاب والسنة، وكذا بالعقل والمنطق، ولذا فإنه كثير ما استخدم الإلزام[١] والمنع[٢] وغيرها من طرق الجدل عند نقده للآراء الكلامية؛ وخاصة آراء المعتزلة.

---

(١) الملازمة: لغةً: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه، واصطلاحًا: كون الحكم مقتضيًا للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريًا، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) التعريفات، ص ٢١٩، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

(٢) المنع: طلب الدليل على ما يحتاج إلى الاستدلال، وطلب التنبيه على ما يحتاج إليه، والذي يحتاج إلى الاستدلال هو التصديق النظري، والذي يحتاج إلى التنبيه هو التصديق البديهي الخفي، والمنع قسمان: منع مجرد عن السند، ومنع مقترن بالسند، والسند ويسمى المستند أيضا: ما يذكره المانع وهو يعتقد أنه يستلزم نقيض الدعوى التي يوجه إليها المنع. ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد : رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص ٥٧– ٥٨، دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩م.

وهو حيال رأي الأشاعرة يتبناه ويدلل على صحته؛ إضافة إلى أنه يدافع أحيانا عن الغلطات التي نسبت إلى بعض أعلامه كالباقلاني، والإسفراييني، وإمام الحرمين، ويهاجم بعضهم كما فعل مع الإمام الرازي ــ الذي يرد عليه ويتهمه بالميل إلى الفلاسفة –.

وفي بعض الأحايين عدل عن مذهب الأشاعرة واختار طريق السلف كما حدث في الصفات الخبرية؛ لأنه في رأيه أسلم، وبعيد عن التأويل والرجم بالغيب[١]، ولكنه لم يخطئ أي قول من أقوال الأشاعرة في هذه المسألة.

ويستعرض كذلك رأي المخالفين مثل: المعتزلة، والفلاسفة، والكرامية[٢]، والحشوية[٣]، والنصارى، ويبطل حجتهم بالدليل السمعي والعقلي.

---

(١) ينظر: السنوسي: العقيدة الوسطى ص ١٨٣.

(٢) الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان يثبت الصفات، ولكنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه، وهذه الطائفة انقسمت إلى اثنتي عشرة فرقة، ومن مذهبهم: التجسيم والتشبيه، ونسبة الجهة إلى الله، وجواز قيام الحوادث بذاته تعالى، وقالوا بالتحسين والتقبيح العقلي، وأن الإيمان إقرار باللسان فقط . ينظر الشهرستاني: الملل والنحل، ج ١، ص ١٢٤– ١٣٠، تحقيق: أمير علي مهنا– علي حسن فاعود، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط: التاسعة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

(٣) الحشوية: بسكون الشين وفتحها هم قوم تمسكوا بالظواهر؛ فذهبوا إلى التجسيم وغيره، وهم من الفرق الضالة، قال السبكي: طائفة ضلوا عن سواء السبيل، يجرون آيات الله على ظاهرها، ويعتقدون أنه المراد سموا بذلك؛ لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلمون كلاما فقال: ردوا هؤلاء إلى حشاء الحلقة، وقيل: سموا بذلك؛ لأن منهم المجسمة والجسم حشو، وقيل: المراد طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي يتعذر إجراؤها على ظاهرها، بل يؤمنون بما أراده الله مع جزمهم بأن الظاهر غير مراد، ويفوضون التأويل إلى الله، وعلى هذا إطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن؛ لأنه مذهب السلف. ينظر: التهانوي: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ص ٦٧٨– ٦٧٩.

ويقوم الإمام السنوسي بعرض الشبهات الواردة من الخصوم، والإلزامات، والاستشكالات، ويقوم بتفنيدها والرد عليها تفصيلا.

ويمكن تحديد منهجه النقدي مع الفرق المختلفة على النحو التالي:

١- نقد الإمام السنوسي المعتزلة في كافة المسائل العقدية التي بحثوها، ويدعو عليهم بالهلاك، واللعنة، والذل أحيانا، ويسأل الله السلامة من باطلهم، وافترائهم على الله ورسوله، ووسمهم بالمبتدعة كثيرا، وبفساد أقوالهم وبطلان معتقدهم، وكونهم من الظالمين الذين يستعيذ منهم، بل وكفرهم في بعض المواقف.

وللحقيقة فإن هذه المصطلحات التي يرمي بها المعتزلة ليست نقدا إيجابيا بقدر ما هي طعن وتجريح في مذهبهم، وتعتبر بعيدة كل البعد عن النقد العلمي وأخلاقيات البحث العلمي، وهي من العوام مذمومة في الدنيا ومعاقب عليها في الآخرة لنهي الشارع عنها، فما بال العلماء والخاصة. .

٢- عارض السنوسي الفلاسفة في المسائل الشائكة بينهم وبين المتكلمين، كمسألة الفعل بالطبع والعلة، وقدم العالم مثلا، وقد حذر كثيرا من تهافتهم، وكذا حذر المسلمين من الأخذ ممن تأثر بأقوال الفلاسفة كالفخر الرازي والبيضاوي، فقال: "وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة، وأولع مؤلفيها بنقل هوسهم، وما هو كفر صراح من عقائدهم، التي ستروا نجاستها بما ينبهم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم، التي أكثرها أسماء بلا مسميات؛ وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام، وطوالع البيضاوي، ومن حذا حذوهما في ذلك، وقل أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة، أو تكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه، وكيف يفلح من والى من حاد الله ورسوله، وخرق حجاب الهيبة، ونبذ الشريعة وراء ظهره"(١).

(١) الإمام السنوسي: شرح أم البراهين، ص ١٩، مطبعة الاستقامة، ط: الأولى١٣٥١هـ.

ودعا عليهم بالهلاك ورماهم بالإلحاد والكفر .

وفي الحقيقة أرفض تماما اتهامات السنوسي للفلاسفة ورميهم بالكفر والإلحاد فهناك مسائل بحثوها بالفعل يلزم عنها الكفر ولكن لازم المذهب ليس بمذهب حتى يحكم على صاحبه بتلك الأحكام التي تخرجه من رحاب الإسلام، فقد نهينا شرعا عن ذلك وحديث النبي ناهيا عن ذلك: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: (أَيُما رَجلٍ قَال لأخِيه: كَافِر فَقد بَاء بِها أَحُدهُما) (١).

٣- انتقد الحشوية ووصفهم بالضلال والبدعة ولا سيما في مسألة كلام الله تعالى.

٤- نقد الكرامية في عدة مسائل كما في صفة الكلام، ورماهم بفساد الرأي والابتداع في الدين .

٥- هاجم النصارى واليهود واتهمهم بالضلال وفساد المعتقد، ولا سيما في مسائل الصفات الإلهية.

(١) محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ): الأدب المفرد، رقم ٤٣٩، باب ٢٠٥ من قال لأخيه يا كافر ص ٢٢٥، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

المبحث الثاني

مواقفه النقدية في مسائل الإلهيات

كما سبق القول لقد تعرض الإمام في كل المسائل التي ناقشها لآراء الفرق المختلفة، وسوف نستعرض ذلك من خلال مسائل الإلهيات التالية:

أولا: معرفة الله تعالى:

١- النظر[١]:

النظر في اصطلاح المتكلمين:

عند المعتزلة: يقول القاضي عبد الجبارفي بيان حقيقة النظر: " نظر القلب دون غيره وحقيقة ذلك هو الفكر؛ لأنه لا ناظر بقلبه إلا مفكرا، ولا مفكر إلا ناظر بقلبه، وبهذا تعلم الحقائق... والفكر هو تأمل حال الشيء والتمثيل بينه وبين غيره أو تمثيل حادثة من غيرها"[٢].

عند الأشاعرة: يقول الباقلاني: "إن مطلق اسم النظر يحتمل أن يراد به رؤية البصر والانتظار والتوقع، والرحمة والتعطف، والاعتبار والتأمل، فأما

(١) النظر: النظر في اللغة: (نَظَرَ) النُّونُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيح يَرْجِع فُرُوعه إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَهُو تَأَمُّل الشَّيْء وَمُعَايَنَتُه، نظرت إلى كذا وكذا: نظر العين ونظر القلب، نظرت إليك: تعطفت عليك بما عندي، نظرته: انتظرته. ينظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ): العين باب (الظاء والراء والنون معهما ن ظ ر) ص ٨/ ١٥٤، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ينظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة باب (نعف) مادة (نظر) ص ٥/ ٤٤٤، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) ينظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، كتاب النظر والمعارف، ج ١٢ ص ٤، تحقيق: د/ إبراهيم مدكور- إشراف: د/ طه حسين.

النظر المطلوب به معرفة الحق والباطل والفصل بينهما، ومعرفة الصالح وما لا تكليف على العبد في النظر فيه فهو: فكرة القلب ونظره وتأمله، المطلوب به علم هذه الأمور، أو غلبة الظن لبعضها" [١].

ويقول صاحب الجوهرة: "والنظر: الإبصار أي ادراك الشيء بحاسة البصر والفكر أي حركة النفس في المعقولات، وأما في المحسوسات فتخيل وعلم من ذلك أن النظر مشترك بين الإبصار والفكر، والمراد منه هنا الثاني وهو الفكر، وأما عرفا: فهو ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بترتيبهما إلى علم مجهول" [٢].إذن النظر هو إعمال الفكر والتأمل لاستكناه حقيقة المنظور إليه .

وعند الماتريدية: في قوله تعالى:﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ نظر استدلال واعتبار﴿ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ من الآيات والعبر باختلاف الليل والنهار وخروج الزروع والثمار [٣] .

وقيل أيضا: "النَّظَرُ: هُنَا مُسْتَعْمَل فِيمَا يَصْلُحُ لِلنَّظَرِ الْقَلْبِيِّ وَالنَّظَرِ الْبَصَرِيِّ، وَلِذَلِكَ عُدِلَ عَنْ إعْمَالِهِ عَمَلَ أَحَدِ الْفِعْلَيْنِ لِكَيْلَا يتمَحَّضَ لَهُ، فَجِيءَ بَعْده بِالِاسْتِفْهَام الْمُعَلِّق لِكِلَا الْفِعْلَيْن بِحَيْث أَصْبَح حَمْل النَّظَرِ عَلَى كِلَيْهِمَا عَلَى

(١) القاضي أبي بكر الباقلاني: التقريب والإرشاد المجلد الأول ص ٢١، قدم له وحققه وعلق عليه: الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م..

(٢) حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص ٨٧.

(٣) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ): تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) باب ١٢٩ ج ٢ ص ٤٣، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م. والآية في سورة يونس رقم: ١٠١.

حَدّ السَّوَاء فَصَارَ صَالِحا لِلْمَعْنَيَيْنِ الحَقِيقِيّ وَالمَجَازِيِّ، وَذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ الْقُرْآن"(١).

ومن هنا فالنظر عند الماتريدية يجمع بين الرؤية البصرية ونظر القلب أي التفكر الذي يقود إلى الاستدلال والاعتبار.

إذن هناك تقارب بين المتكلمين في حقيقة النظر حيث يتفق الجميع على كونه يعني الفكر وإعمال العقل في الآفاق والآثار؛ ليستدل بها على الله تعالى .

الإمام السنوسي والنظر:

ذكر الإمام السنوسي أقوال المتكلمين في أول الواجبات على المكلف على النحو التالي:" أول واجب النظر، هو مذهب جماعة منهم الشيخ الأشعري، وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن اول واجب القصد إلى النظر"(٢).

"وقال القاضي أول واجب أول جزء من النظر، وقيل أول واجب المعرفة يعزى للشيخ أيضا، وهو في الحقيقة غير مخالف لما قبله؛ لأنه نظر إلى أول ما يجب مقصدا، وغيره نظر إلى أول ما يجب امتثالا وأداء"(٣).

وبعد عرض الآراء رجح الرأي الأول فقال: "وإنما اخترت من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر؛ لتكرر الحث على النظر في الكتاب والسنة؛ حتى كأنه مقصد بخلاف ما قبله من الوسائل؛ فإنما أخذ من قاعدة أن الأمر بالشيء أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف"(٤).

---

(١) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج ١١ ص ٢٩٦، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

(٢) الإمام السنوسي: عقيدة أهل التوفيق في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (السنوسية الكبرى)، ص ٧، مطبعة جريدة الإسلام ١٣٢١هـ.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨.

(٤) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨.

وذهب إلى أن هذا الرأي هو مذهب الجمهور، ثم بدأ يذكر مذهب المعتزلة ويبين فساده فقال:

"وقالت المعتزلة أول واجب الشك وهو فاسد، أما على أصلنا؛ فلأن الشك مطلوب بالشرع زواله فكيف يطلب حصوله ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[١] وأما على أصلهم؛ فلأن الشك كفر وقبيح عندهم لعينه، فلا يكون مأمورا به"[٢].

اختار الإمام السنوسي مذهب الأشعري في كون النظر أول الواجبات؛ لدلالة الكتاب والسنة، وانتقد مذهب المعتزلة في اعتبار الشك أول واجب، وعلل فساد هذا الراي بعدم توافقه مع مذهب الأشاعرة المعتمدين على الشرع، والشرع يطلب زوال الشك لا حصوله، وأيضا فساده من ناحية أصل المعتزلة؛ لأن الشك قبيح والله لا يأمر بالقبيح على أصل المعتزلة.

وأنا أرجح مذهب الأشاعرة الذي اختاره السنوسي، لكون النظر من مقاصد الشرع بدلالة الكتاب والسنة التي حثت نصوصهما على النظر في الأنفس والافاق للتوصل إلى معرفة الله تعالى .

٢- التقليد:

التقليد هو: "الجزم المطابق في عقائد الإيمان بلا دليل"[٣].

قسم الإمام السنوسي الاعتقاد إلى قسمين: مطابق لما في نفس الأمر، وهو الاعتقاد الصحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين، وغير مطابق وهو الفاسد كاعتقاد الكفار، فالفاسد أجمع على كفر صاحبه أنه آثم غير معذور مخلد في النار[٤].

---

(١) سورة إبراهيم الآية: ١٠.

(٢) الإمام السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨.

(٣) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ١٤.

(٤) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٢.

"واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد، فالذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة كالشيخ الأشعري، والقاضي، وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية، وهو الحق الذي لا شك فيه، وقد حكى غير واحد الإجماع عليه وكأنه لم يعقد بخلاف الحشوية، وبعض أهل الظاهر، إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه، أو لانعقاد إجماع السلف قبله على ضده"(١).

واختار الإمام أن إيمان المقلد لا يصح الاكتفاء به في العقائد، وادعى أن هذا إجماع الأمة، ولم يخرج من الإجماع إلا الحشوية وبعض الظاهرية.

وأورد أدلته على ما رجحه من الآراء فقال:" ويدل على مذهب الجمهور قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡوَاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ ﴾ (٢) فأمر بالعلم لا بالاعتقاد وقد علمت الفرق بينهما، وقوله: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الأدلة التي ذكرها.

وبينما ادعى الإجماع – هنا في الكبرى على عدم صحة التقليد ذكر في أم البراهين أن الخلاف قائم بين الجمهور القائل بوجوب المعرفة في مسألة التقليد، فقال: "ثم اختلف الجمهور القائلون بوجوب المعرفة، فقال بعضهم: المقلد مؤمن إلا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح، وقال بعضهم: إنه مؤمن ولا يعصي إلا إذا كان فيه أهلية لفهم النظر الصحيح، وقال بعضهم: المقلد ليس بمؤمن أصلا، وقد أنكره بعضهم"(٤).

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٢.

(٢) سورة هود الآية: ١٤.

(٣) الأولى: سورة محمد الآية: ١٩، والثانية: الطلاق الآية: ١٢، السنوسية الكبرى، ص ١٣.

(٤) السنوسي: شرح أم البراهين، ص٥٥ – ٥٦.

وذكر مذهب غير الجمهور، فقال: "وذهب غير الجمهور إلى أن النظر ليس بشرط في صحة الإيمان، بل وليس بواجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال فقط، وقد اختار هذا القول الشيخ العارف الولي ابن أبي جمرة، والإمام القشيري، والقاضي أبو الوليد بن رشد، والإمام أبو حامد الغزالي، وجماعة، والحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة وجوب النظر الصحيح مع التردد في كونه شرطا في صحة الإيمان أو لا، والراجح أنه شرط في صحته"(١).

وعلى هذا فهناك تضارب في قول السنوسي في المسألة فمرة يعبر بإجماع الجمهور على عدم صحة إيمان المقلد، ومرة يقرر في أم البراهين أن المسألة خلافيه ويذكر الآراء فيها .

والصحيح أن الجمهور على وجوب المعرفة والاختلاف في إيمان المقلد، وغير الجمهور اتفقوا على أن النظر ليس شرطا في صحة الإيمان، وقد اختار السنوسي رأي الجمهور في وجوب المعرفة، وأن النظر شرط في صحة الإيمان.

وعلى رأي السنوسي بأن النظر شرط في صحة الإيمان إذن هو واجب وجوب الأصول، وهذا ما رجحه، وأما الراجح عند الجمهور كما يقول الدسوقي في حاشيته على أم البراهين: "الراجح أن النظر واجب وجوب الفروع في حق من فيه أهليه للنظر، وحينئذ فالمقلد الذي فيه أهلية النظر مؤمن عاص فقط، وإيمانه منج له من الخلود في النار، وأما إن كان ليس فيه أهلية للنظر فهو مؤمن غير عاص"(٢).

إذن هنا ينتفى تكفير المقلد على الأرجح من أقوال العلماء.

---

(١) الإمام السنوسي: شرح أم البراهين، ص ١٥، مطبعة الاستقامة، ط: الأولى١٣٥١هـ.

(٢) ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): حاشيية الدسوقي على شرح أم البراهين للسنوسي، ص٥٧، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

وعلى هذا لا أوافق الإمام السنوسي فيما ذهب إليه، وأختار ما رجحه الدسوقي، وأرى أنه الحق؛ لثقل مؤونة التكفير، ووجود مندوحة للمقلد تبعده عن دائرة الكفر وإن اتهم بالعصيان لتقصيره.

٣- شبهات القائلين بالتقليد.

عرض الإمام السنوسي شبهات القائلين بالتقليد من الفرق المختلفة وقام بالرد عليها والانتصار لمذهبه، ومن هذه الشبه:

أ- اكتفاء النبي بالنطق بالشهادتين من غير بحث عن السرائر:

فيقول الإمام: " وأما ما اغتر به القائل بصحة التقليد من اكتفاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه (رضي الله عنهم) بإجراء أحكام الإسلام ورفع القتال بمجرد النطق بكلمتي الإيمان من غير بحث منهم على السرائر فلا دليل فيه؛ لأن ذلك من باب إجراء الأحكام على المظان والظواهر وليس كلامنا فيه، وإنما كلامنا فيما بين العبد وربه، وفيما ينجيه من الخلود مع سائر الكفرة في النار"[١].

إذن الكلام على الإيمان المنجي من النار، لا على الإيمان في الدنيا؛ الذي بموجبه يجري على الشخص أحكام الإسلام من زواج وميراث وغيرهما، فالأخير بمجرد النطق بالشهادتين يتحقق؛ لأن لنا الظاهر فقط والسرائر إلى الله تعالى، أما الإيمان المنجي من النار – عند الإمام – هو ما كان عن نظر ودليل لا إيمان المقلدين.

ب- عليكم بدين العجائز[٢]:

من الشبه التي أوردها السنوسي في مسألة التقليد ما حكي عن بعض السلف (عليكم بدين العجائز)، وما حكي عن الإمام الفخر الرازي عند موته (اللهم إيمان العجائز)[٣].

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٥.

(٢) ينظر: الإمام الرازي: نهاية العقول في دراية الأصول، ج ١، ص ٢٠٢، تحقيق: د سعيد فودة، دار الذخائر – بيروت – لبنان، ط: الأولى ٢٠١٥م.

(٣) ينظر: الإمام السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٥.

وقد أول السنوسي كلام الفخر تبريرا ودفعا لشبهة التقليد فقال: "وأما حمله بطلب الاعتقاد التقليدي؛ فهو دعاء بسلب المعرفة ــ والعياذ بالله ــ والانتقال إلى ما هو أدنى، وفي إيمان صاحبه من الخلاف ما علم، والدعاء بمثله لا يرضاه عاقل، ولو سلمنا أنه أراد العجائز المقلدات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن، وهو عدم خطور الشبهات بالبال مضموما إلى كمال معرفته هو؛ لتكون عقيدته إذ ذاك صافية من كل مكدر"(١).

ثم توسع السنوسي ردا ونفيا للتقليد **فكان من ردوده على الإمام الرازي في هذه الشبهة:**

- **أن قول الإمام الرازي كان وقت الموت،** وهو وقت تشتت وخطور للشبهات، وهو وقت قصير؛ فاختار موقف العجائز الصافي عما يكدر عقائدهم من ظنون وشبهات، فيقول: "مال الفخر الرازي في موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به؛ لأنه موطن يتشتت فيه الفكر لعظم هوله؛ فيخشى إن أقبلت فيه وازدادت الشبه أن يضعف العقل عن دفعها، وأقل ما فيها تكدير العقل بظلمتها، والزمان والفكر ضاقا في ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك؛ فدعا بصفاء المعرفة والحفظ مما يكدرها؛ كما هو شأن عجائز تلك الأزمنة وضعفتهم؛ لأنهم عرفوا العقائد بما لا بد فيه من أدلتها، ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة أهل البدع؛ فصفت عقائدهم حتى ماتوا على ذلك، هذا مراده والله أعلم"(٢).
- **دعا الرازي بهذا الدعاء خوفا على نفسه؛** لأنه اتخذ طريق الفلاسفة وأهل الأهواء في حياته؛ يقول السنوسي: "وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بهذا؛ ما

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٢.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٢.

علم من حاله من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة وأصحاب الأهواء، وتكثير الشبه لهم، وتقوية إيرادها مع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها، على ما يظهر من تأليفه، ولقد استرقوه في بعض العقائد؛ فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم؛ ولهذا يحذر الشيوخ من النظر في كثير من تأليفه"(١). وذكر من هؤلاء المشايخ ابن تيمية.

وللحقيقة لا يجوز أن يرمى إمام في العقائد بقدر الرازي بأنه اعتنق مذهب الفلاسفة وأصحاب الأهواء؛ لأن الإمام الفخر من أقدر المتكلمين في التاريخ الكلامي على ايراد الحجج ودفع الشبه فكيف يتأثر ويتبع الشبهات وهو من كرس حياته وفكره لدفعها والذود عن حياض الإسلام .

ثم كيف يقبل السنوسي ويستدل على شهادة خصم كابن تيمية على الإمام الرازي، فمنهجهما مختلف كاختلاف ما بين السماء والأرض، والقاعدة تقرر أنه لا تقبل شهادة الخصوم.

- **أن الرازي خطرت له شبهات عسر عليه البعد عنها؛** فتمنى أن يكون في درجة اعتقاد العوام، يقول السنوسي: "ولعل الفخر (رحمه الله تعالى) حضر له عند الموت من الشبه التي عسر عليه الانفصال عنها ما حمله الخوف منه أن تمنى أن يكون في درجة الاعتقاد التقليدي؛ لأن رأيه فيه أنه كاف"(٢).

وهذه شبهة أخرى في حق الفخر عارية عن البينة فهي مجرد كلام مرسل ولس تفسيرا علميا يعتد به.

- **اتهم السنوسي الرازي بسوء الأدب؛** بسبب اعتقاده بكفاية التقليد، وحكى شبهة الرازي التي ألجأته إلى هذا الاعتقاد فقال: "وقد أساء الفخر الأدب في

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٣.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٣.

حقهم- أي الصحابة والتابعين- وهي خلسة اختلسها الشيطان منه فقال: الصحيح عندنا أن المقلد من أهل النجاة؛ وإلا يلزمنا تكفير أكثر الصحابة والتابعين؛ إذ نعلم بالضرورة أن أكثرهم لم يكن عالما بهذه الأدلة"(١).

وقد أجاب السنوسي على هذه الشبهة فقال: "فانظر هذه المقالة ما أشنعها، وله زلات في العقائد معروفة نبه عليها ابن التلمساني وغيره، وكأن مقالته هذه مقالة من توهم أن العقائد إنما تعرف بالتمشدق باصطلاحات أحدثها المتأخرون، وصور تركيبات للأدلة على نهج أصول المنطق لم يعتن بها المتقدمون؛ لأن المقصود هو معرفة الحق بما يستلزمه قطعا فكيفما حصل بلفظ أو بغير لفظ بتركيب مخصوص أو غيره حصل المقصود، ولا حاجة إلى زيادة، والنفوس الزكية القدسية غنية في أنظارها عن تلك القوانين المصطلح عليها كلها"(٢)

ثم بين الإمام السنوسي سبب وجود مصطلحات المتكلمين والمناطقة في العقائد، فقال: "وإنما أحدث المتأخرون من الاصطلاحات ما أحدثوه؛ لتخفف المؤونة عليهم في التعليم والتعلم، لا لأن معرفة الحق موقوفة عليها... ولا في عدم اطلاع الصحابة على اصطلاحات أحدثها المتأخرون ما يدل على أنهم مقلدين، ومن ظن بالصحابة – رضي الله عنهم – أنهم كانوا في إيمانهم مقلدين فقد أعظم عليهم الفرية، وجهل قدرهم الأعظم"(٣).

وفي الحقيقة – أرى- هنا اختلاط غرض النقد عند الإمام السنوسي بالطعن والتجريح عندما طعن في الفخر الرازي واتهمه بسوء الأدب مع الله ومع الصحابة، وكذا إيمائه إلى فساد عقيدته، وهي اتهامات يلزمها بينة وإلا كانت بهتانا وافتراءا لا يليق بمقام الإمامين.

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٨، ٢٩.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٨، ٢٩.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٩.

إذن الإمام الرازي يعتقد بكفاية التقليد، وقد عارضه السنوسي في هذا الرأي، واتهمه بسوء الأدب مع الله، ومتابعة ترهات الفلاسفة، لإيمانه أن المعرفة شرط في الإيمان والتقليد غير كاف.

ورغم أن رأي كل منهما معتد به من العلماء وله حجة؛ إلا أني لست مع السب والتجريح وأرفض تماما تكفير المقلد؛ لشناعة التكفير، وهذا الأمر- خطورة التكفير- دفع كثير من العلماء الى التوفيق بين الآراء؛ فرارا من التكفير، وسعوا للتقريب والوحدة بين المذاهب، مثل الشيخ (عبد الغني النابلسي الحنفي) الذي سعى للتقريب بين الأشاعرة والحنابلة في مسالة كلام الله تعالى في رسالته: (التوفيق الجلي بين الأشعري والحنبلي) حين يقول: "اعلم أن الطائفتين من السنة والجماعة، ولا فرق بين معتقديهما، وإنما النزاع بينهما في الألفاظ، والكلمات التي يتكلمون بها في وصف كلام الله تعالى"[١].

وبعد أن عرض الشيخ النابلسي رأي كل منهما، ذهب إلى أن الحنابلة فهموا رأي الأشاعرة خطأ، وأن كل منهما كان غرضه بالأساس تنزيه الله تعالى[٢].

---

(١) الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (ت١١٤٣هـ): التوفيق الجلي بين الأشعري والحنبلي، ص١٢٢، تقديم وتحقيق: أبي سابق سوفريانتو القدسي، ط: الأولى١٤٣٦هـ.

(٢) عرض الشيخ رأي الحنابلة: (كلام الله تعالى القديم هو هذا بعينه المشتمل على الحروف، والأصوات، والسور، والآيات) ورأي الأشعرية: (كلام الله تعالى القديم معنى قديم قائم بذات الله، ليس بحروف، ولا أصوات) فظن الحنابلة أن الأشعرية يثبتون في الكون ما ليس في علم الله تعالى، ولكن قصدت الأشعرية والحنابلة إلى تنزيه كلام الله عن الحوادث، فالأشعرية= =نزهته عن الحروف والأصوات الحادثة، والحنابلة عن عدم مطابقته لما هو عليه من قدمه في علم الله تعالى. ينظر: التوفيق الجلي بين الأشعري والحنبلي، ص١٢٤-١٣٦.

ولهذا فإني في هذه المسألة أميل لرأي الفخر الرازي كما أسلفت سابقا.

جـ- يلزم تكفير أكثر عوام المسلمين:

وشبيه بهذه الشبهة السالفة الاستشكال والإلزام الذي ذكره في أم البراهين إذ يقول: "واستشكل القول بأن المقلد ليس بمؤمن؛ لأنه يلزم عليه تكفير أكثر عوام المسلمين وهم معظم هذه الأمة، وذلك مما يقدح فيما علم أن سيدنا ونبينا محمد ــ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ــ أكثر الأنبياء أتباعا، وورد أن أمته المشرفة ثلثا أهل الجنة"(١).

وقد رد على هذا الإلزام فقال: "المراد بالدليل الذي يجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجملي؛ وهو الذي يحصل في الجملة للمكلف العلم

---

(١) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ١٧. والحديث أورده ابن المباك في الزهد قال: حدثنأنا مُوسَى الْجُهَنِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيَسُرُّكُمْ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَيَسُرُّكُمْ أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ أُمَّتِي ثُلُثَا أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَالنَّاسُ يَوْمَئِذٍ عِشْرُونَ وَمِائَةُ صَفٍّ، وَإِنَّ أُمَّتِي مِنْ ذَلِكَ ثَمَانُونَ صَفًّا» والحديث مرسل لأنه رواه الشعبي وهو تابعي على ما جاء في المصنف، عبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ): الزهد والرقائق لابن المبارك، من رواية الحسين المروزي (وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد)، ص ١١٣، باب صفة النار، حققه وعلق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي الزهد والرقائق لابن المبارك، من رواية الحسين المروزي (وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد)، قام بنشره: محمد عفيف الزعبي، بإذن خطي من محققه حبيب الرحمن الأعظمي، ووكيل مجلس إحياء المعارف بـ (ماليكاون) ناسك (الهند) ١٤٣١هـ..ينظر: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ): المصنف لابن أبي شيبة، ج ١٧ ص ٤٤٣ رقم(٣٣٨٧٣)، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م .

والطمأنينة بعقائد الإيمان؛ بحيث لا يقول قلبه منها لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئا فقلته، ولا يشترط النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة، وترتيبها، ودفع الشبهة الواردة عليه، ولا القدرة على التعبير عما حصل في القلب من الدليل الجملي الذي حصلت به الطمأنينة، ولا شك أن النظر على هذا الوجه غير بعيد حصوله لمعظم هذه الأمة أو لجميعها"(١).

إذن المقصود بالنظر على مذهب الإمام السنوسي المعرفة بالدليل الإجمالي؛ الذي تحصل به المعرفة والطمأنينة، لا أدلة المتكلمين التفصيلية، ولا مصطلحاتهم المنطقية والفلسفية؛ فكلها ألفاظ جاء بها المتأخرون كقواعد لضبط العلم؛ ولا يضر الجهل بها.

ويؤكد القول بخطورة التقليد، ووجوب العلم والنظر، فيقول: "فمن لم يجاهد اليوم نفسه في تعلم العلم وأخذه من العلماء الراسخين ــ وما أندر اليوم وجودهم وأعز لقاءهم لا سيما في هذا العلم ــ مات على أنواع من البدع والكفريات وهو لا يشعر، وأكثر الناس ليس في درجة الاعتقاد التقليدي المطابق، بل في درجة الاعتقاد الفاسد والجهل المركب"(٢).

يوضح خطر التقليد أيضا فيقول: "ويخشى على صاحبها (يقصد حرفة التقليد) الشك عند عروض الشبهات، ونزول الدواهي المعضلات؛ كالقبر ونحوه، مما يفتقر فيه إلى قول ثابت بالأدلة، وقوة يقين، وعقد راسخ لا يتزلزل؛ لكونه نتج عن قواطع البراهين"(٣).

(١) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ١٨.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣١.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣٢.

"ولا يغتر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوة تصميمه، وكثرة تعبده للنقض[١] عليه بتصميم اليهود والنصارى وعبدة الأوثان ومن في معناهم؛ تقليدا لأحبارهم وآبائهم الضالين المضلين"[٢].

وانتقل من الكلام عن التقليد في العقائد للكلام عن النظر في علم الكلام لارتباط المسألتين، فقال: "وإذا عرفت ضعف القول بصحة التقليد فأضعف منه في غاية قول من قال النظر في علم الكلام حرام، بل لا يشك عاقل في فساد هذا القول – إن حمل على ظاهره –"[٣].

وعلل ضعف وفساد رأى من قالوا بحرمة الاشتغال بعلم الكلام بعدة أدلة:

- أنه رأيهم مصادم للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ويلزم هذا القائل أن يجعل الأوامر في الكتاب والسنة بالنظر والاعتبار منسوخة؛ إذ علم الكلام إنما هو شرح لها والإجماع على بطلان ذلك.
- بل يلزمه أشنع من هذا وهو أن يحرم قراءة القرآن؛ إذ هو مملوء بالحجج والبراهين، والرد على فرق الكفرة بعد حكاية أقوالهم وشبهها، وذكر مناظرة

---

(١) النقض: إفسادُ مَا أَبرمْتَ من عقدٍ أَو بِناءٍ، والنِّقْضُ: اسمُ البناءِ المنقوضِ إِذا هُدِمَ". وفي الاصطلاح: "ادعاء السائل بطلان دليل المعلل مع استدلاله على دعوى البطلان: إما بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى، أو بسبب استلزامه المحال، أو نحو ذلك". محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، ج ٨ ص ٢٦٩، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، وأيضا، محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص ٦٨، دار الطلائع للنشر والتوزيع ٢٠٠٩م.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣٤.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣١.

الأنبياء مع أممها، وقد اورد علماء الكلام من أهل السنة في كتبهم الكلامية شيئا على نهج القرآن من حكاية الأقوال الفاسدة وشبهها، ثم ذكر البراهين القطعية لإبطالها.

- وغاية ما أحدثه علماء الكلام هي المصطلحات الكلامية لضبط العلم لأهل الزمان، ولا حجر إجماعا على الأوضاع والعبارات والتصرف فيها بحسب ما يليق بمصالح الأقضية النازلات(١).

وعلى هذا القول بحرمة النظر في علم الكلام ساقط؛ لمخالفته نصوص الشرع مع مقتضيات العقل، واستحداث المصطلحات؛ تيسيرا وتسهيلا لضبط العلم وفهمه وليس ابتداع مذموم.

٤- طرق المعرفة(٢):

معرفة الله تعالى من أهم مقاصد الإلهيات، بل من أهم مقاصد وجودنا وخلقنا، وهناك طرقا عديدة وسبلا توصلنا إلى معرفته تعلى كالفطرة، والنظر، والتصفية، وغيرها.

وقد اختار الإمام السنوسي - متابعا أهل السنة - أن النظر هو الموصل إلى المعرفة، وساق مزاعم من لا يعتدون بالنظر على النحو التالي:

أ- من يرى أن القرآن والسنة هما الموصلان إلى المعرفة دون سواهما:

فقال ردا على هذا الزعم: "أما من زعم أن الطريق إلى معرفة الحق الكتاب والسنة، ويحرم ما سواهما؛ فالرد عليه أن حجتهما لا تعرف إلا بالنظر،

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣١.

(٢) المعرفة في اللغة: عرفه يعرفه معرفة بمعنى علمه، عرف الشيء عرفانا ومعرفة: أدركه بحاسة من حواسه، وعرف لله فضله : أي نعمه وإحسانه. الفيروز أبادي: القاموس المحيط ص ٧١٢، تحقيق: عبد الخالق السيد عبد الخالق، مكتبة الإيمان- المنصورة، ط: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ص ٤١٥ .

وأيضا فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها؛ فقد كفر عند جماعة وابتدع، ولا يحسن تأويلها إلا الراسخ في علوم النظر، المرتاض في علمي اللسان والبلاغة"[١].

وعلى هذا فالقاصر المعرفة على الكتاب والسنة يحتاج إلى النظر أيضا، وحاجته أشد في الآيات الموهمة للتشبيه فيحتاج إلى الراسخين في العلم ليستجلي حقيقتها منهم؛ لأن ظاهرها غير مراد، بل اعتقاد الظاهر يلزم عنه الكفر أو البدعة، ومن ثم لا نستطيع حصر المعرفة في الكتاب والسنة فقط.

ب- من زعم أن الرياضة والتصفية هي طريق المعرفة:

اختار بعض الناس ــ كالنصارى والبراهمة ــ أن الرياضة والتصفية هي الطريق الصحيح الموصل لمعرفة الله تعالى؛ فكان رد الإمام السنوسي عليهم: "واما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن، فيقال له الرياضة عبارة عن ملازمة العزلة، والخلوة، وتناول الحلال، والجوع، والتقليل من الدنيا على سبيل الزهد فيها، ومداومة التعبد والذكر، وكيف يمكن التعبد لمن لا يعرف معبوده، والذكر لمن لا يعرف مذكوره، والتقوى لمن لا يعرف آمره وناهيه، أو طلب مباح عند من لا يعرف المبيح، نعم لا ينكر الاستعانة بذلك بعد معرفة الله تعالى، وأحكام ما يتقرب به إليه سبب لرسوخ المعرفة، والزيادة في المعارف، وتعرض لكثير من المواهب والترقي من مقام الإيمان إلى مقام الإحسان؛ فالبحث عن ذلك فرع تحصيل أصل الإيمان بالنظر الصحيح"[٢].

إذن لا ينكر على أصحاب التصفية أنها وسيلة للوصول إلى المحبوب، ولكن ذلك فرع بعد حصول أصل الإيمان بالنظر الصحيح فلا تعارض إذن.

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣٥.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣٥.

واتهمهم السنوسي بالضلال والفساد فقال: "فالبراهمة والنصارى قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة؛ فلم يزدهم ذلك إلا ضلالا، وكثيرا ما يغتر أصحاب هذا الطريق بالتخيلات الشيطانية أو النفسانية نوما ويقظة، ويعدونها كرامات وهي في الحقيقة استدراج، وزيادة لهم في أنواع الضلالات"(١).

وهناك فرق كبير ــ كما هو معلوم ــ بين الكرامة وبين خوارق فاسدي العقيدة، فالكرامة عند أهل السنة: "أمر خارق للعادة، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبي كلف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد، والعمل الصالح علم بها أو لم يعلم"(٢).

أما ما يحدث من خوارق العادات على يد أصحاب العقائد الفاسدة فهو إما استدراج، وهو ما يعرفه العلماء بقولهم: "ما يظهر على يد فاسق خديعة ومكرا به"(٣)، وإما أنها من باب السحر والحيلة كما ظهر على يد الباطنية، والبابية، والبهائية، وغيرها من الفرق الضالة استدراجا للعامة وفتنة لهم.

جـــ- من زعم أن طريق المعرفة الإلهام.

يرد الإمام السنوسي على اليهود في هذا الزعم فيقول: "ومن قال من اليهود أن طريق المعرفة الإلهام، وعنوا به أن النفس إذا تجردت للشيء، وأزالت الشواغل البدنية أدركته، فإنها في أصل خلقتها مستعدة لقبول المعارف، فالرد عليهم أن مجرد إزالة الشواغل لا يحصل المطلوب الخاص إلا مع حصول

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٣٦.

(٢) الباجوري: حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد، ص ٢٥٣، تحقيق: أ. د. علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٣) الباجوري: حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد، ص ٢٢١.

علوم، إما ضرورية أو غير ضرورية يترتب عليها المطلوب، وهو النظر والتجريد لازمه"[١].

وعلى هذا فإن طريق الإلهام يحتاج إلى تحصيل العلوم، وتحصيل العلوم إن كانت غير ضرورية أي نظرية مكتسبة فطريقة تحصيلها النظر.

د- من زعم أن المعرفة حاصلة لكل مؤمن ويختلفون في القدرة على التعبير عما في ضمائرهم:

نسب السنوسي هذا القول الى بعض المعاصرين له، ورأى أنه أضعف المذاهب؛ لأنه جعل المعرفة حاصلة لكل مؤمن، وأن مؤنة النظر لا يحتاج إليها، فقال: "وهذا قول لا خفاء في بطلانه، وانعقاد الإجماع على خلافه؛ إذ معلوم قطعا أن عقائد الإيمان ليست كلها ضرورية، بل منها ما يفتقر إلى دقيق النظر، وكيف لا وقد اختلفت هذه الأمة المشرفة وحدها في العقائد اختلافا كثيرا؛ حتى إنها افترقت على ثلاث وسبعين فرقة، والمصيب منه فرقة واحدة ولهذا حكم صلى الله عليه وسلم أن جميعها في النار إلا واحدة، وأيضا هذا القول يؤدي إلى أن حضه سبحانه على النظر في آيات كثيرة في كتابه العزيز وأمره بذلك أمر بتحصيل الحاصل، وكذا ما قرره سبحانه في كتابه العزيز من أدلة العقائد؛ كأدلة الوحدانية والبعث والنبوة تقرير لما هو معلوم للكل؛ وهذا مما يأباه كل عاقل، وأيضا ليس الخبر كالعيان"[٢].

إذن المعرفة لا تحصل لكل مؤمن؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدة الزامات كلها باطلة منها:

- أن تكون عقائد الإيمان كلها ضرورية.

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى ص ٣٦.

(٢) السنوسي: لسنوسية الكبرى ٣٦.

وهذا محال؛ فبعضها ضرورية، والأخرى نظرية تحتاج إلى نظر واستدلال؛ والدليل على ذلك وقوع الاختلاف في الأمة وتعدد الفرق الاعتقادية.

- أن الأمر بالإيمان تحصيل حاصل.

وهذا محال؛ بدليل حضه تعالى على النظر في كثير من الآيات، وسوقه الأدلة لإثبات العقائد المختلفة.

وقد استشهد السنوسي بشواهد عدة منها: أن هناك من النجباء ممن يحسنون العلوم الأخرى لا يحسنون العقائد تقليدا فضلا عن أن يحسنوها بالنظر، واستشهد بشواهد كذلك من جهل العامة وإنكارهم لبعض العقائد نتيجة لهذا الجهل؛ فوقعوا في التجسيم والتشبيه، وأنكروا عقائد كالبعث(١).

وبعد عرض شبهات ومزاعم هؤلاء المخالفين والمستبعدين للنظر خلص السنوسي إلى قوله: "فأهل النظر لم يصلوا كلهم إلى الحق، وإنما وصل القليل، فكيف من لم ينظر، ما ذاك إلا لما علم أن أحكام الوهم، ورسوخ العوائد والمألوفات تزاحم النظر الصحيح في هذا العلم مزاحمة لا ينفك الحق عنها إلا بعسر ليس فوقه عسر، ولو لا التوفيق الإلهي، والتأييد الرباني لما أدرك الخلق شيئا من معرفة من لا تكفيه العقول، ولا تحده الأوهام ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾(٢).

ثانيا: صفات المعاني:

أثبت الأشاعرة صفات المعاني لله تعالى ــ القدرة، والإرادة، والعلم، والكلام، والسمع، والبصر، والحياة - وخصوها بعدة أحكام؛ وهي أنها صفات

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٧- ٣٨.

(٢) سورة الشورى الآية: ١١، السنوسية الكبرى، ص ٣٨.

قديمة، قائمة بذاته تعالى، زائدة على الذات ليست بعين الذات ولا بغير الذات، أي أن حقيقتها غير حقيقة الذات، وإلا لزم اتحاد الصفات والموصوف، ونفي الغيرية معناه نفي الغير المنفك لا مطلق الغير، لأنها ليست منفكة عن الذات.

وأن الأسامي المشتقة منها صادقة عليه أزلا وأبدا، وأما ما يشتق له من الأفعال؛ كالرازق، والخالق، والمعز، والمذل، فقد اختلف في أنه يصدق في الأزل أم لا؟ فالماتريدية لا تفرق بين صفات الذات وصفات الفعل فكلها قديمة، أما الأشاعرة يتفقون معهم في صفات الذات، أما صفات الفعل فيرونها حادثة؛ لأن الله لم يكن خالقا رازقا قبل خلق الخلق [١].

أثبت السنوسي أولا أن الله سبحانه وتعالى ذات موصوف بصفة ليبطل قول النصارى ومن على شاكلتهم فيقول:" وهو تعالى ذات موصوف بصفة، وليس (جل وعز) بصفة كما تدعيه النصارى ومن في معناهم من الباطنية أهلك الله جميعهم"[٢].

ثم بدأ بإثبات الصفات الوجودية ونقض شبه الخصوم من متكلمين وفلاسفة.

أثبت السنوسي صفة الكلام، ومن بعدها السمع، والبصر بالدليل السمعي[٣]، وقد أثبت علم الله بثلاثة أدلة هي دلالة الإحكام والاتقان، ورآها أوضح الأدلة – وذكر تضعيف إمام الحرمين لهذا الدليل وترجيح دليل الاختيار، على عكس ما فعله التلمساني، من أن دلالة الإحكام أوضح من الاختيار– ودلالة الاختيار؛ وهي كون الله فاعلا بالاختيار، اذن ينبغي أن يكون عالما بالمقصود؛

---

(١) ينظر: الإمام برهان الدين إبراهيم الباجوري: حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد، ص١٤٠. وينظر: الإمام أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص٩٠-١٠٠، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. وينظر: حاشية الشرقاوي على الهدهدي، ص ٦٠، دار إحياء الكتب العربية.

(٢) حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ص ٨٦..

(٣) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص٩٩.

إذ الجهل محال عليه تعالى، ثم دلالة الأنفس والأكوان، فتتبع عجائب المولى في صنع الإنسان، ثم تتبع عجائبه في الأرضين، وسائر الحيوانات والنباتات، والسموات، والجنان، والنيران، مستدلا بقوله: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ (١).

وأكد أن صفة الحياة لا تتعلق بشيء؛ أي أنها لا تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها؛ بينما سائر صفات المعاني لها تعلقات؛ حيث تقتضي أمرا زائدا على قيامها بمحلها(٢).

وهذا المعتقد ما عليه السنوسي؛ ولذا ناضل في الدفاع عنه ضد المخالفين من الفرق المختلفة، بل ضد بعض الأشاعرة المختلفين مع هذا الطرح العقدي، وهذا على النحو التالي:

أ- المعتزلة:

ذهب الإمام السنوسي إلى اتهام المعتزلة بالبدعة؛ لنفيهم صفات المعاني فقال: "وذهبت المعتزلة - أذل الله تعالى بدعتهم - إلى نفي هذه الصفات الوجودية التي هي صفات المعاني"(٣).

وبدأ في الرد على سائر أقوالهم:

قولهم في صفة الإرادة:

الإرادة عند أهل السنة صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن بأحد الأمور المتقابلة، وعلى هذا تتعلق بالممكنات(٤) وهو المعنى الذي رفضه بعض

(١) ينظر السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩٤- ٩٨. والآية في سورة غافر الآية: ٥٧.
(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين، ص ١٠٩.
(٣) الإمام السنوسي: المنهج السديد في شرح كفاية المريد شرح المنظومة المسماة بالجزائرية لأحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري (٨٠٠- ٨٨٤هـ) ص ٢١٧، تحقيق: الأستاذ: مصطفى مرزوقي، دار الهدى- الجزائر.
(٤) ينظر: حاشية الدسوقي على أم البراهين، ص ١٠٠.

المعتزلة ففسروها بمعنى الخلق أو بمعنى عدم الغلبة فرد الإمام السنوس تفسيرهم فقال: "وذهب الكعبي والنجار وأتباعهما من المعتزلة – أذل الله جميعهم وأظهر فضيحتهم لكل مؤمن – إلى إنكار صفة الإرادة أصلا، وتأولوا كونه تعالى مريدا لما رأوا أن السمع ورد بإطلاقه، فقال الكعبي: معناه بالنسبة إلى أفعاله تعالى أنه خالقها ومنشئها، وبالنسبة إلى أفعال عباده أنه آمر بها، وقال النجار: معنى كونه مريدا أنه غير مغلوب ولا مستكره"(١).

قولهم في كلام الله تعالى:

أصل الكلام عند المعتزلة الحروف التي تنتظم، أي: المعقولة التي يفهم منها كلام لا المتقطعة.

أما حقيقة كونه متكلما، فيقول القاضي: "فكذلك الحال في كونه متكلما لا يصح أن يكون للنفس، ولا بكلام قديم بل يتبع فعله الذي هو الكلام"(٢).

ويؤكد هذا المعنى بقوله :"اعلم إن المتكلم عندنا هو فاعل الكلام"(٣).

والكلام على هذا حادث، يقول القاضي: "واعلم أن أصل الباب هذا كله في أن إثبات ما لا يعقل لا يصح، والمعقول من الكلام ليس إلا هذه الحروف والحال في حدوث هذه الحروف ظاهرة"(٤).

وترى المعتزلة أن القرآن كلام الله مخلوق حتى قال بعض المتقدمين منهم أن الممتنع من إطلاق ذلك اللفظ يكفر لإيهامه أنه قديم، وأما القاضي (عبد الجبار) فلا يكفر الممتنع عن ذلك(٥).

---

(١) السنوسي: المنهج السديد شرح كفاية المريد، ص٢٢١.

(٢) القاضي عبد الجبار: المجموع في المحيط بالتكليف ج ١ص ٣١٦.

(٣) المجموع في المحيط بالتكليف ج ١ص ٣٢٠

(٤) القاضي عبد الجبار: المجموع في المحيط بالتكاليف ج ١ ص ٣٣٢.

(٥) ينظر: القاضي عبد الجبار: المجموع في المحيط بالتكليف ج ١ ص ٣٤٥ .

إذن الكلام عند المعتزلة ليس بالكلام النفسي ولا القديم، بل هو حادث مخلوق إذ لا يتصور كونه غير الحروف وهي حادثة، وليس الله هو المتكلم به حتى لا يكون محلا للحوادث لكن يخلقه في غيره .

أما كلام الله تعالى عند أهل السنة فيقول السنوسي: "صفة أزلية، ليس بحرف، ولا صوت، ولا يقبل العدم، وما في معناه؛ من السكوت، ولا التبعيض، ولا التقديم، ولا التأخير... وهو الذي عبر عنه بالنظم المعجز المسمى أيضا بكلام الله حقيقة لغوية؛ لوجود كلامه (جل وعز) فيه بحسب الدلالة لا بالحلول"(١).

وقد هاجم الإمام السنوسي المعتزلة في قولهم إن كلام الله حروف وأصوات ــ وهو مذهب الحشوية كذلك ــ يقول السنوسي: "لو كان كلامه يتركب من الحروف والأصوات لكان ذلك حادثا ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر في محل واحد، فلا توجد الحروف في محل واحد حتى ينعدم سابقها، ويتجدد لاحقها، وكل ما سبق وجوده العدم أو طرأ على وجود العدم فهو حادث؛ فالحروف والأصوات لا تكون أبدا إلا حادثة، فلو تركب الكلام منها لكان حادثا ضرورة أن المركب من الحوادث حادث"(٢).

أما الحشوية: فيورد الشهرستاني مقالتهم وهي:" إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة قديمة أزلية وقالوا: لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم"(٣).

ويرد عليهم السنوسي قائلا: "وهؤلاء أصحاب غاية في الضلالة، وتورط في بحبوحة الجهالة؛ فإن من سواهم من أهل البدع ربما تعرض لهم شبهة مخيلة

---

(١) الدسوقي على شرح أم البراهين، ص ١١٣.

(٢)السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٤٠.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ١٢٢، تحقيق: أمير على مهنا – علي حسن فاعود، دار المعرفة- بيروت- لبنان، ط: التاسعة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

لا تهدم من أول مرة بالضروريات؛ أما هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول، ولا وقفوا من أول مرة عند شيء منها نعوذ بالله من الخذلان"[١].

ومن شنيع مذهبهم – كما يقول الإمام السنوسي – أن القارئ إذا قرا آية من كتاب الله؛ فالذي يسمع منه هو الكلام القائم بالله سبحانه، وقد وجد في محل هذا القارئ ولم ينتقل عن ذات الإله، وزعموا أن حروف المصحف عين كلام الله تعالى، من غير أن ينتقل أيضا عن ذاته تعالى.

ويرد السنوسي على هذا فيقول: "وهذا من قول النصارى بتدرع عيسى (عليه السلام) بالصفة الأزلية؛ التي هي العلم من غير أن تفارق الإله، ولكن النصارى خصصوا بذلك واحدا من الخلق وهو عيسى (عليه السلام)، وهؤلاء حكموا بذلك في حق كل قارئ يتلو آية من كتاب الله، والحكم بقدم حروف وأصوات لتجدد والعدم سابق لها ولاحق، وكون الشيء الواحد يحل محلين خروج عن دائرة العقل وجحد للضروريات، وكيف يوسم بالعقل من يقول إن الحروف إذا صنعت من زبر الحديد حتى يفهم منها آيات من كتاب الله فهي بأعيانها عين كلام الله تعالى، وكانت إذا كانت زبرا حادثة فلما صارت حروف انقلبت قديمة"[٢].

وهذا هو عين الضلال بترك تحكيم العقل في مآلات المذهب، التي تؤدي إلى إنكار بدهيات العقول، والتطاول على الذات الإلهية فكلام الله على مذهبهم حال في ذاته، وحال في غيره من الحوادث، والحال في الحادث حادث وهذا نقيض مذهبهم.

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٤٠.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٤١.

قولهم في السمع والبصر:

أهل السنة يرون أن السمع والبصر صفتا انكشاف؛ تخالفان الانكشاف بالعلم، أما الكعبي وأبو الحسين البصري فردوهما إلى العلم بالمسموعات والمبصرات، ورد عليهم السنوسي بقوله: "ولا يستغني بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا؛ لما نجده من الفرق الضروري بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا، وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل"(١).

ويذكر رأيا آخر لبعض المعتزلة نسبه إلى الجبائي وابنه ومن تبعهما ويذهب إلى أن معنى السميع البصير ــ شاهدا أو غائبا ــ هو الحي الذي لا آفة به، وقد رد السنوسي هذا المعنى ورأى بأنه معنى باطل؛ لأسباب منها:

- أن الحياة لست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات المتعلقة، وسلب الآفة لا اختصاص له بغير من سلب عنه.
- ولأن الإنسان يحس من نفسه كونه سميعا بصيرا والعدم لا يحس.
- ولأنه لو صح ذلك لصح أن يقال العالم والقادر هو الحي الذي لا آفة به، ولم يقولوا به(٢).

كل الصفات لها تعلقات عند المتكلمين عدا الحياة؛ فإنها لا تتعلق بشيء أصلا؛ فالسمع والبصر يتعلق بالموجودات، والقدرة والإرادة بالممكنات، والعلم والكلام بالواجبات والجائزات والمستحيلات، وعلى هذا فالمعنى الذي ذكره الجبائي وابنه باطل؛ لأن الحياة ليست لها تعلقات، إضافة إلى أن هذا القول لو صح للزم باقي صفات المعاني؛ بأن يقال العالم والقادر هو الحي الذي لا آفة به، ولم يرد عن أحد من الفرق القول بذلك.

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٠٢.

(٢) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٠٢.

ب- الفلاسفة:

رمى السنوسي الفلاسفة بالكفر؛ لنفيهم صفات المعاني فقال: "لما اعتقدت الملاحدة من الفلاسفة – أهلكهم الله تعالى – أن استناد العالم إليه تعالى إنما هو على طريق استناد المعلول إلى العلة؛ قالوا بقدم العالم، ونفوا – لعنهم الله – جميع الصفات الواجبة لمولانا (جل وعز) من القدرة والإرادة وغيرهما، وذلك كفر صراح"(١).

وقد علل الدسوقي في حاشيته كفر الفلاسفة – بنفيهم للمعاني – مع عدم تكفير للمعتزلة حيث قال: "المعتزلة ينفون زيادة المعاني على الذات مع اعترافهم بثبوت أحكامها وهي المعنوية، بخلاف الفلاسفة فإنهم ينفون المعاني وأحكامها؛ فيلزمهم ثبوت أضدادها؛ فالمعتزلة يقولون إنه عالم بذاته، والفلاسفة يقولون إنه لا علم له أصلا؛ لا بالذات، ولا زائد عليها"(٢).

أمنع هنا القول بكفر الفلاسفة وأبرأ إلى الله من تكفير أحد من أهل القبلة، وهو رأي أهل السنة بإجماع، وأمنع ثانيا تفسير الدسوقي للعلم عند الفلاسفة؛ فالفلاسفة لا تنفي العلم، بل تنفي علم الله بالجزئيات فعلمه تعالى كلي، وهو المشهور من مذهبهم، وهو ما قرره السنوسي وسائر أهل السنة – كما سأذكر لاحقا-.

احتج الفلاسفة على نفي الصفات؛ بأنه لو وجدت الصفات للزم أن تكون مفتقرة إلى الذات؛ لاستحالة قيامها بنفسها؛ ولأن بعضها شرط في الباقي؛ كالحياة التي هي شرط في القدرة والعلم؛ فيلزم أن يفتقر المشروط إلى الشرط، وهذا كله ينافي الوجوب؛ إذ الواجب مستغن على الإطلاق.

---

(١) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ٤٠.

(٢) محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للسنوسي، ص١٣٩.

وكان جواب الإمام السنوسي: "منع الملازمة بأن الافتقار إلى الغير يقتضي أن المفتقر يفيده الغير الوجود فيكون حادثا، ونحن لا ندعي ذلك، بل نقول إن صفاته تعالى كلها واجبة الوجود، غنية عن المقتضى بالإطلاق، وإن عنيتم بالافتقار الملازمة وعدم انفكاك أحد الوجودين عن الآخر منعنا الاستثنائية ولم يكن الافتقار بهذا المعنى ينافي الوجود، فلم قلتم أن هذا التوقف في العلم أو الوجود الذي سميتموه أنتم افتقارا ينافي وجوب الوجود، أو يستلزم الإمكان، فإن الإمكان يتحقق بصحة الارتفاع، وإذا كان واجبين فلا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما؛ فلا إمكان ولا احتياج لكل منهما"(١).

ويرى الإمام أن استدلال الفلاسفة بالافتقار فضيحة؛ لأنهم لا يستطيعون تصحيحها، وأنه ضرب من التخيلات لا يهتدي العقل بها؛ ولذا فهي ضعيفة واهية(٢).

ورغم أني لا أرتضي قول الفلاسفة ــ في صفات الله تعالى ــ فإني أرفض قول السنوسي بتكفيرهم؛ لأنهم موحدون مقرون بالخالق؛ فالتأول لأقوالهم أولى من تكفيرهم؛ فيكون من باب الاجتهاد الخاطئ، وصاحبه معذور مأجور، كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم): «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(٣).

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١١٨- ١١٩.

(٢) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١١٩.

(٣) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت١٩٤هـ -٨٧٠ م): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الحديث رقم ٧٣٥٢، باب الحاكم اذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ج ٩، ص ١٠٨، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى١٤٢٢هـ.

ثم إن الأسلم والأولى عدم تكفيره أحد من أهل القبلة، وهو موقف جمهور أهل السنة، يقول الإمام الغزالي: "والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً؛ فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم"(١).

هذا بالنسبة لصفات المعاني عامة، أما صفة العلم فكأن لها شأن خاص عند الفلاسفة؛ إذ زعموا أن الله لا يعلم الجزئيات المادية؛ لأنها تؤدي إلى التغير في ذات الباري، ولذا فعلمه كلي، وفي هذا يقول (ابن سينا): "فالواجب الوجود يجب أن لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا حتى يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته أن تتغير، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر"٢. وكان هذا القول سبب تكفير الغزالي وآخرون لهم.

وقد حذا السنوسي حذو الغزالي ــ وغيره من أهل السنة ــ في الرد علي الفلاسفة في هذه المسألة، فبعد إثبات السنوسي لعلم الله الشامل بدلالة الإحكام في الكون، ودلالة الاختيار – كونه فاعلا بالاختيار– وأن هذا القصد والاختيار لا بد أن يكون عالما بالمقصود؛ أتبع ذلك بالدليل على كونه تعالى عالما بالجزئيات نافيا ما تعتقده الفلاسفة، فقال: "ولما كانت الماهيات المطلقة لا يمكن دخولها في الوجود إلا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار وكل وجه وجدت

(١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٣٥.

(٢) ابن سينا (ت٤٢٧هـ – ١٠٣٧م): الإشارات والتنبيهات مع شرح نصير الدين الطوسي، ص٢٩٥– ٢٩٦، القسم الثالث، تحقيق: د/ سليمان دنيا، دار المعارف، ط : الثالثة.

عليه؛ أمكن في العقل وقوعها على خلافه أو مثله، ولا يتخصص إلا بالقصد إليه؛ وجب أن يكون عالما بها من كل وجه، وذلك أدل دليل على أنه عالم بالجزئيات، لا كما يقول الفلاسفة أن علمه لا يكون إلا كليا – تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا –"[١].

جـ– الفخر الرازي:

يرى الإمام الرازي أن صفات المعاني ممكنة في نفسها مفتقرة إلى الغير، وعبر عنها بأنها نسب وإضافات للذات، فقال: "هَذِه النسبة المخصوصة، والإضافات المخصوصة المسماة بِالْقُدْرَةِ وبالعلم؛ لَا شكّ أَنَّهَا أُمُور غير قَائِمَة بأنفسها، بل مَا لم تُوجد ذَات قَائِمَة بنفسها تكون هَذِه المفهومات صِفَات لَهَا فإنه يمْتَنع وجودهَا، إِذا ثَبت هَذَا فنقول إِنَّهَا مفتقرة إِلَى الغير فَتكون مُمكنَة لذواتها فَلَا بُد لَهَا من مُؤثر وَلَا مُؤثر إِلَّا ذَات الله تَعَالَى؛ فَتكون تِلْكَ الذَّات الْمَخْصُوصَة مُوجبَة لهَذِهِ النّسَب والإضافات، ثمَّ لَا يمتنع فِي الْعقل أَن تكون تِلْكَ الذَّات مُوجبَة لَهَا ابتداء، ولا ممتنع أَن تكون تِلْكَ الذَّات مُوجبَة لصفات أُخْرَى حقيقية أَو إضافية، ثمَّ إِن تلك الصِّفَات توجب هَذِه النّسَب والإضافات "[٢].

وقد انتقد السنوسي الرازي في عدة أمور:

– لفظة الافتقار:

وقد عدل السنوسي عن لفظة الافتقار للذات لعدم مناسبتها مع صفات الله تعالى فقال: "وإنما عدلنا عن ذكر الافتقار إلى الذات في صفات المولى تبارك وتعالى؛ لأن الافتقار والفقر يقتضيان لغة وعرفا الحاجة إلى أمر مفقود يطلب

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩٥.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ): معالم أصول الدين، ص ٦٢– ٦٣، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي – لبنان.

حصوله... فمعنى الفقر إذا لا يتصور في الذات ولا في صفاتها، فيمتنع إطلاق لفظه على الصفات الأزلية، وقد غفل الفخر وأساء الأدب وأطلق عليها الفقر إلى الذات العلية؛ نظرا منه إلى استحالة قيامها بنفسه ووجوب قيامها بموصوفها، ولم ينتبه إلى ما يوهمه لفظ الفقر والافتقار من فقد أمر يحتاج إلى حصوله"[١].

- كون الذات قابلة وفاعلة معا لصفاتها وكون الصفات نسب وإضافات:

في السنوسية الكبرى ذكر الإمام كلام التلمساني عن تأثر الرازي بالفلاسفة، وعقب السنوسي أن أشنع ما اعتقده الرازي هو قوله في الصفات : " بأن الذات قابلة لصفاتها فاعلة لها[٢]، ومن شنيع مذهبه أيضا رده الصفات إلى مجرد نسب وإضافات، وتسميته لها في بعض المواضع مغايرة للذات، مع ما علم من أن أئمة السنة يمنعون إطلاق الغيرية في صفاته تعالى؛ لما يؤذن به من صحة المفارقة، كما يمنعون أن يقال هي هو لما يؤذن به من معنى الاتحاد، والذي قاده إلى أكثر هذه الآراء الفاسدة بإجماع فراره من التركيب الذي توهمته الفلاسفة لازما لثبوت الصفات؛ ولأجل ذلك نفوها، هذا مع أن الشيء لا يتكثر بتكثير صفاته كما لا يتكثر بتكثر اعتباراته"[٣].

فتثبت الأشاعرة صفات المعاني، وترى أنها ليست بعين الذات ولا بغير الذات، أي إن حقيقتها غير حقيقة الذات، وإلا لزم اتحاد الصفات والموصوف، ونفي الغيرية معناه نفي الغير المنفك لا مطلق الغير، لأنها ليست منفكة عن الذات[٤].

---

(١) الإمام السنوسي (٨٩٥هـ): شرح المقدمات، ص ١٣٤، تحقيق: نزار حمادي، تقديم: الأستاذ: سعيد عبد اللطيف حمودة، مكتبة المعارف، ط : لأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٢) ينظر: الإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ): الأربعين في أصول الدين، ج ١ ص ١٩٢، تحقيق وتعليق: د أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٢٠.

(٤) ينظر: الإمام برهان الدين إبراهيم الباجوري: حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد، ص ١٤٠.

وإثبات الصفات ليس فيه تكثر في الذات أو تركيب ــ كما قال الفلاسفة والمعتزلة – ؛ لأن الشيء أو الذات الواحدة يجوز أن تتعدد صفاتها دون أي استحالة عقلية.

د- الملاحدة:

ونفس الشبهة (شبهة التركيب والتكثر) نسبها السنوسي إلى الملاحدة وتقرر هذه الشبهة:

أنه لو كانت صفات الباري موجودة للزم تكثير القديم؛ فيكون معه في الأزل قدماء، والملازمة باطلة؛ لاستحالة أن تكون صفاته تعالى حادثة، والإجماع على أن القديم واحد.

وجواب السنوسي: "والجواب منع الملازمة، وإن أردتم بتكثير القديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات؛ فإن كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف، ولا توجب تركيبه، ولا يقال فيه بسببها أنه كثير لا لغة ولا عرفا ولا عقلا، ألا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وإن اتصف بصفات عديدة، وإن أردتم بتكثير القديم وجود معناه في أكثر من حقيقة واحدة؛ منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة[١] علي المطلوب، والإجماع الذي نقلتم على أن القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الأزلي الموصوف بصفات الألوهية جل وعلا واحد لا ثاني له، لا إن معناه أن حقيقة القديم لا تثبت إلا لشيء واحد من غير نظر إلى كونه موصوفا أو صفة كما فهمتم... وكيف يصح أن ينعقد إجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافه "[٢].

---

(١) المصادرة: أن تجعل نتيجة دليلك واحدة من مقدمتيه مع تغيير في اللفظ توهم به التغاير بينهما في المعنى".محمد محيي الدين عبد الحميد: سالة آداب البحث والمناظرة، ص ٧٨.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٢١.

ويرى الإمام السنوسي أن هذه الشبهة هي التي غرت الفلاسفة؛ حتى أنكروا جميع الصفات؛ وغرت الإمام الفخر حتى قال ما قال في أمر الصفات[١].

ثالثا: رؤية الله تعالى:

يرى أهل السنة جواز رؤية الله تعالى، فليس في الأمر استحالة عقلية؛ ذلك في الدنيا، أما في الآخرة فحتما يرونه للنصوص الواردة في وقوع الرؤية للمؤمنين، بل هي أكبر جائزة يتحصل عليها المؤمن في الجنة.

يقول السنوسي: "ومن الجائزات رؤية المخلوق له تعالى في غير جهة ولا مقابلة؛ إذ كما صح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى العلم يتعلق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة؛ كذلك يصح تفضله تعالى بخلق إدراك لهم في أعينهم أو في غيرها يسمى ذلك الإدراك البصر يتعلق به تعالى على ما يليق به، وقد أخبر بوقوع ذلك الشرع في حق المؤمنين في الآخرة؛ فوجب الإيمان به"[٢]. فمذهب أهل السنة إذن أن رؤية المخلوق لمولانا (جل وعز) جائزة ليست بواجبة عقلا، ولا مستحيلة، ويدل على جوازها ووقوعها الكتاب والسنة والإجماع.

واستدل السنوسي على وقوع الرؤية في الآخرة خلافا للمعتزلة بأدلة السمع ومنها:

١- ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ ﴾[٣] والنظر إذا تعدى بإلى يقصد به الرؤية بدليل أنه أسند النظر إلى الوجه وهو محل العين الباصرة، لا كما قالت المعتزلة الانتظار.

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٢١.

(٢)السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٣) سورة القيامة الاية:٢٢٠٢٣.

٢- سؤال موسى ربه الرؤية ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾[١] إذ من المعلوم أنه لا يجهل ما يستحيل في حقه؛ فدل على جواز الرؤية.

٣- إجماع السلف في الرغبة إلى الله أن يمتعهم برؤية وجهه الكريم.

٤- أحاديث مثل قوله (صلى الله عليه وسلم):" إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا)[٢].

الرؤية عند المعتزلة:

وأما المعتزلة فمذهبهم استحالة رؤية الباري تعالى وحجتهم أن: "الأشعة التي هي سبب الرؤية يستحيل أن تتصل به تعالى؛ لأنها أجسام فلا تتصل ولا تماس إلا الأجسام، والله سبحانه ليس بجسم ولا جرم؛ ولأن الأشعة أيضا تستدعي جهة تنبعث إليها ومولانا (جل وعز) ليس في جهة؛ فوجب أيضا أن لا يرى، وهذا الذي قالوه هو سيء وفساد مبني على هوس وفساد؛ لأن الرؤية عند أهل الحق ليست بانبعاث أشعة كما توهموه"[٣].

وقد أبطل الإمام مذهب المعتزلة بأدلة كثيرة منها:

١- "أن الرؤية لو كانت بانبعاث الأشعة كما يزعمون للزم أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته إذ لا تسع من الأشعة التي ترى بها عندهم أكثر منها، ولوجب

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٤٣.

(٢) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٠٥. والحديث أخرجه البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي: صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر، رقم ٢٢٩، ج ذ ص ٢٠٣، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

(٣) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٦٥.

أن تتأخر رؤية الرائي لما بعد عينيه بعد فتح عينيه أزمنة بقدر ما تصل الأشعة إلى المرئي وتتصل به ويختلف ذلك باختلاف البعد، وكلا الأمرين باطل بالمعاينة، فإن الإنسان يرى الأشياء البعيدة جدا بنفس فتح عينيه أصلا، ويرى دفعه في لحظة واحدة أكثر أضعافا مضاعفة لا حصر لها، فضلا عن حدقته التي هي طرف الأشعة التي لا يرى إلا ما اتصلت به عندهم، فقد ظهر لك من هذا هوس هذه المقالة، وفساد العقل والدين الذي ابتلي به هؤلاء القوم"(١).

٢- ومن ردوده على المعتزلة والطبائعيين أيضا قوله: "ولا تستدعي - أي الرؤية - بنية مخصوصة يعني كالحدقة وطبقاتها السبع المعروفة عند الأطباء، أي لا أثر لبنية العين ولا لطبقاتها السبع في إدراك البصر بالكلية، ولا فيها خاصة لحفظ البصر، ولا لوجوده ــ ولا بقوته كما يقول الطبائعيون والمعتزلة ــ بل الرؤية عند أهل الحق ــ كما سبق ــ هي عرض من الأعراض لا تستلزم عقلا غير مطلق جوهر فرد تقوم به"(٢).

٣- ومما تمسك به المعتزلة سمعا على منع الرؤية قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٠٣﴾(٣).

فرد الإمام السنوسي: " لا نسلم أن الإدراك بمعنى الرؤية، بل هو أخص، وهي في الحادث عبارة عن إبصار الشيء مع إبصار جوانبه وأطرافه، وهو في حق الله تعالى محال فيتعين حمله على مجازه، وهو أنه لا يرى رؤية إحاطة"(٤)،

---

(١) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٦٦.

(٢) العقيدة الوسطى، ص ٢٦٧.

(٣) سورة الأنعام الآية: ١٠٣.

(٤) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٠٦.

أو أن الرؤية غير حاصلة في الدنيا ولكنها واقعة في الآخرة، أو أنها مقيدة بالمؤمنين دون غيرهم(١).

إذن رؤية الله جائزة، وواقعة للمؤمنين في الآخرة، وهو مذهب أهل السنة، أما مذهب المعتزلة فساقط نقلا وعقلا، ولعلهم قاسوا الغائب على الشاهد بأن رؤية الإنسان تحتاج إلى شروط من اتصال الأشعة، والجهة، وغيرها من القيود فمنعوها في حق الله لما فيها من التشبه بالحوادث متناسين أن الله قدرته وسعت كل شيء فبالإمكان أن نرى ربنا بلا قيود ولا شروط، ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا**﴾(٢).

رابعا: التنزيهات:

التنزيه في حق الله تعالى: "تبعيد الله تعالى عن أوصاف البشر، وهو معنى التقديس، والتطهر، والترفيع، والتعظيم، والإجلال لله (تعالى) عما لا يليق بجناب الربوبية من التمثيل، والتشبيه، والتصوير، والتحديد، والتقدير، ونحو ذلك"(٣).

يتفق جميع المتكلمين على تنزيهه تعالى عن مماثلة الحوادث، فليس (سبحانه وتعالى) جسما، ولا جوهرا، ولا عرضا، ولا يشغل حيزا، ولا يحده زمان، أو مكان، منزه عن الكم والكيف، والحلول والاتحاد، وغير ذلك(٤).

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٢٠٦.

(٢) سورة فاطر الآية: ٤٤.

(٣) أ.د/ فتحي أحمد عبد الرازق: التنزيه، ص ٣٨٩، موسوعة العقيدة الإسلامية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠١٦م.

(٤) ينظر: الإمام الأشعري: اللمع في الرد على أهـل الزيغ والبدع، ص٢٠ و٢٣. وينظر: البيضاوي: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، ص ١٦٨، تحقيق: عباس سليمان، دار الجيل، ط: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م. وينظر: الجرجاني: شرح المواقف المجلد الرابع، ص ٢٢. وينظر: أبو البركات النسفي: شرح العمدة في أصول أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد، ص١٥٠-١٧٠وشمس الدين السمرقندي: الصحائف الإلهية، ص٣٦٨- ٣٧٧، تحقيق: أ د/ أحمد عبد الرحمن الشريف.

ومن هنا بدأ الإمام السنوسي نقد من يخالف ذلك من أهل التشبيه، والتجسيم، والحلول والاتحاد، وغيرهم على النحو التالي:

١- نفي الاتحاد[١]:

المشهور أن القائلين بالاتحاد النصارى وبعض الصوفية، وقد أبطل الإمام السنوسي مذهب الاتحاد فقال: "وإذا عرفت استحالة افتقاره إلى محل واتحاده به؛ فكذا يستحيل قيام صفاته بذات غيره واتحادها به؛ فبطل ما قالت به النصارى – أهلكهم الله – إن أقنوم الكلمة اتحد بناسوت عسى عليه الصلاة والسلام"[٢].

وفي إطار إبطال الاتحاد قال: "وما أخس مذهبا يفضي إلى تجويز أن تكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهة"[٣].

وقال أيضا عن الاتحاد عند النصارى: "فتبين أن المذهب غير معقول، وهم أخس الفرق وأرذلها أفهاما، وإدراك الحقائق على مثلهم عسير"[٤].

---

(١) الاتحاد: له عدة معاني، منها: تصيير الذاتين ذاتا واحدة، وهذا محال فإن كان فهو حال أما كونه محالا؛ فلأنه إن كان عين كل واحد منهما موجودا في حال الاتحاد، فهما اثنان لا واحد، وإن عدمت العين الواحدة فقط، فليس باتحاد بين شيئين، وإن عدما كان عدم الاتحاد أظهر، وأما أنه حال فلما يعرض لأصحاب المواجيد حالة الاستغراق في حضرة المحبوب بحيث لا يجد غير محبوبه، ومنها: أن يراد اتحاد جميع الموجودات في الوجود الواحد من غير أن يلزم من ذلك انقلاب الحقائق، أو حلول شيء في شيء، بل المراد أن كل ما سوى الحق لا حقيقة له إلا بالحق، ومنها: رؤية الأشياء بعين التوحيد، ومنها: حالة من يكون الحق سمعه وبصره ولسانه ويده على المعنى الذي يليق به تعالى؛ نتيجة التقرب بالنوافل كما أشار الحديث. ينظر: عبد الرازق القاشاني: معجم المصطلحات والإشارات الصوفية.. لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، المجلد الأول، ص ١٥٩-١٦٣.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٧٨.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى ص ٧٩.

(٤) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨٠.

أما عن اتحاد الصوفية فقال: "وعزى بعض أصحاب المقالات إلى بعض الصوفية القول بالاتحاد؛ وربما أخذوا ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم: ما في الجبة إلا الله، وأنا الحق، ونحو ذلك، وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل هذه المقالة، ويقول إن السالك ربما طرأت عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى، ويعبرون عن هذه الحالة بالفناء(١)؛ فيجري على لسانه مثل هذه الألفاظ، وهي حالة سكر وغلبة، وإذا رجع إلى صحوه وإحساس نفسه لما صدر منه شيء من ذلك، ويعذر بذلك، ومنهم من أخذهم بذلك وحكم بالقتل؛ كفتوى الجنيد في الحلاج"(٢).

اذن رغم تصريح الصوفية بالاتحاد فإن الإمام اكتفى بحكاية قولهم، ولم يتهمهم بكفر ولا ما دونه، بل ذكر أقوال الفريقين: من تأول للصوفية بكون ذلك صدر عنهم حال الفناء لا الصحو؛ فيعذرون لعدم تعديهم، ومن اتهمهم بالكفر؛ لتجاوزهم كفتوى الجنيد بقتل الحلاج.

٢- نفي الجهة:

الله (سبحانه وتعالى) منزه عن الوجود في جهة ما؛ لأن الجهة تستلزم التحيز، وهو من صفات الأجسام والحوادث، والله منزه عن مشابهة الحوادث.

يقول السنوسي: "فليس فوقه شيء من العالم، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله؛ لأن الجهة تستلزم التحيز، وكل متحيز فهو جرم؛ والله (جل وعلا) ليس بجرم"(٣).

---

(١) الفناء: "عبارة عن ذهـــاب تمسك العبد لاستهـــلاكه في حضرات القرب بحيث يفنى عن كل ما سوى مشهـــوده". القاشاني: لطائف الإعلام ج ٢ ص ٢٢١.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨٠.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨١.

وأما القائلين بالجهة فالكرامية والحشوية ووصفهما السنوسي بالمبتدعة، فقال: "ولم يقل بالجهة إلا طائفتان من المبتدعة وهم الكرامية والحشوية؛ وعينوا من الجهات جهة فوق، ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك؛ فمنهم من قال إنه مماس للعرش ــ تعالى الله عن ذلك ــ ومنهم من زعم أنه مباين له، ثم اختلف هؤلاء؛ فمنهم من زعم أنه مباين بمسافة متناهية، ومنهم من زعم أنه مباين بمسافة غير متناهية، والحشوية حملت الاستواء في الآية على ظاهره، وامتنعت من التأويل"(١).

٣- نفي الجسمية والتحيز:

وممن قال بذلك الحشوية، وقد وصفهم الإمام السنوسي بالضلالة، والجهالة في سائر اعتقاداتهم؛ فيرى الحشوية: أن الباري تعالى جسم مستو على العرش بالمماسة والاستقرار؛ ثم ينتقل كل ليلة جمعة عندما يبقى ثلثي الليل، وينزل إلى السماء، ثم يعود عند الفجر إلى مكانه، وهم على صنفين:

- صنف قالوا بتحيزه وتصوره وتشكله على شكل الإنسان، وهؤلاء مساوون لليهود في هذا الاعتقاد كما يقول السنوسي.
- وصنف آخر قالوا بتحيزه من غير شكل ولا جارحة(٢).

٤- نفي الشريك:

بعد أن تكلم الإمام عن معنى التوحيد؛ وهو نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال، تكلم عن بطلان قول الثنوية بوجود إلهين في الكون واستعرض شبهتهم حيث قالوا: "إنا وجدنا في الموجودات الممكنات خيرا ونظاما وفسادا واختلالا، ووجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على اختلاف الفاعل بالتضاد؛ فدل

(١)السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٨١.

(٢) ينظر:السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٤٠.

على أن فاعل الخير غير فاعل الشر، وقد سلك المعتزلة هذا المسلك؛ حيث قالوا فاعل الخير يقال له خير، وفاعل الشر يقال له شرير، قالوا فالشر ليس من فعل الله تعالى"(١).

وقد أجاب الإمام بجواب المتكلمين في هذه المسالة "بأن الأفعال تنسب إلى الله تعالى من حيث تجددها وافتقارها إلى المخصص، وذلك لا يختلف بكونها شرا أو خيرا؛ فإنهما أمران إضافيان ليسا من صفات نفس الأفعال"(٢).

إذن الخير والشر إضافات للفعل لا تؤثر ولا تغير في الفاعل (سبحانه وتعالى).

أضف إلى ذلك أن معنى كون الشر من الله أي: خلقه شرا لغيره لا له ــ كما يقول الأشعري – (٣).

فيلزم من ذلك عدم وصف الله تعالى بالشرير؛ لأنه خلقه لغيره لا له.

خامسا: أفعال الله:

أفعال الله تعالى: ما نسب إلى الله من الخلق، والهداية، والرزق، والمنع، والعطاء، وما يتصل بها من مسائل بحثها المتكلمون: كالحسن، والقبح، والصلاح، والأصلح، والوجوب على الله.

١ – خلق العالم:

العالم هو كل ما سوى الله تعالى، وقد أجمعت الملل كلها على حدوثه حتى اليهود والنصارى، ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة من الفلاسفة، وتبعهم بعض من ينسب نفسه على الإسلام، وليس له فيه نصيب، وقد صفهم الإمام السنوسي

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٧٣.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٧٣.

(٣) ينظر: الأشعري: اللمع، ص ٨٤.

بقوله: "مذاهبهم ركيكة جدا لا يرضى بمقولتهم مؤمن، بل ولا مطلق عاقل إلا من سلب عقله وإيمانه"(١).

ومن هنا جاء البحث عن الخالق والفاعل الموجد لهذا العالم العلوي والسفلي.

وقد قسم الإمام السنوسي أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي إلى ثلاثة:

١- فاعل بالاختيار: وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك.

٢- فاعل بالتعليل: وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ولا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع.

٣- فاعل بالطبع: وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ويتوقف فعله على وجود الشرط وانتفاء المانع.

وهذه الأقسام الثلاثة موجودة عند الطبائعيين والفلاسفة، ولا يوجد منها عند أهل الحق إلا الفاعل بالاختيار، وهو الله(سبحانه وتعالى) إذ لا موجد سواه(٢).

فالعالم عند الفلاسفة والطبائعيين وجد بالعلة والطبع، والعناصر الأرضية كلها نتيجة للامتزاج والانحلال، وهذه دعاوى أبطلها الإمام السنوسي أكثر من مرة، ومن ذلك قوله: "إن تركيب امتزاج العناصر ــ التي يذكرها الأطباء والطبائعيون وانحلالها واعتدالها ــ لا تأثير له في وجود شيء ولا في فساده... ولقد ضل ابن سينا وكذب، ونهج منهج الطبائعيين، مع ادعائه الإسلام وتستره بظاهره في الدنيا"(٣).

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٦٣.

(٢) ينظر: السنوسي: شرح أم البراهين، ص ٤١.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩٠.

وقد أبطل السنوسي مذهب الفلاسفة القائلين بالتعليل النافين عن الخالق الاختيار بأدلة كونية مشاهدة لكل ذي بصر حيث خاطب الفلاسفة قائلا:

- ما بال الأفلاك خصصت بعدد مخصوص ولم تكن أكثر منه ولا أقل.
- ولم كانت على تلك المقادير المحددة ولم تكن أكبر منها ولا أصغر.
- وما بال الأعلى منها يتحرك حركة واحدة من المشرق إلى المغرب وباقي الأفلاك يتحرك حركتين الأولى الحركة اليومية من المشرق إلى المغرب والثانية حركاتها في البروج من المغرب إلى المشرق.
- وما بال الحركات كلها تتجه بين المشرق والمغرب ولم تكن فيما بين الجنوب والشمال مثلا(١).

وينتهي السنوسي بعد ايراد هذا الدليل بقوله: "ولا موجب للتخصيص بجميع ما ذكر على أصلكم، وهل مذهبكم في إسناد ذلك إلى غير الفاعل المختار الذي يخص ما شاء بما شاء إلا تلاعب لا يرضى بقوله إلا مسلوب العقل والإيمان "(٢).

اذن يصرح بضلال ابن سينا هنا، ويبطل مذهب الفلاسفة عموما؛ بأدلة منطقية مشاهدة لكل ذي نظر، مستقاة من سنن الله الكونية في حركة الكواكب ودورانها؛ التي لم ولن تتغير مدة دوام هذا العالم.

٢- مسألة الوجوب على الله:

من قواعد أهل السنة أنه لا يجب على الله شيء، يقول السنوسي: "مما يجب على كل مكلف أن يعتقد أن أفعاله (سبحانه وتعالى) ذواتا كانت أو أعراضا، كان فيها صلاح العباد أو لم يكن؛ لا يجب عليه شيء منها، هذا مذهب أهل الحق"(٣).

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩١.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩١.

(٣) الإمام السنوسي: (السنوسية الكبرى) ص ٢٢٥، مطبعة جريدة الإسلام ١٣٢١هـ.

ويقول السنوسي: "وأما الجائز فهو كل فعل من أفعاله تعالى لا يجب عليه منه شيء، ولا مراده صلاح ولا أصلح، وإلا لما وقعت محنة دنيا ولا أخرى، ولا تكليف بأمر ولا نهي"(١).

وقد خالفهم المعتزلة: "فأوجبوا مراعاة الأصلح للعباد، وأوجبوا اللطف؛ وهو خلق الشيء الذي يوجب للمكلف ترجيح جانب الطاعة من غير أن ينتهي إلى حد الإلجاء، وأوجبوا كمال عقل من يريد تكليفه وإقداره وازاحة العلل عنه التي تمنعه من أداء ما كلف به؛ حتى إنه لو أخل بذلك لكانت لهم خصومة له، ومطالبة بحقهم – تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا كبيرا – ولقد صدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم: "القدرية خصماء الله في القدر"(٢)، ثم دليل فساد مذهبهم، ودليل صحة ما يقول أهل الحق المعقول والمنقول"(٣).

---

(١)السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٤.

(٢) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة، وإنما أورده أحمد بإسناد ضعيف بلفظ: "لكل أمة مجوس، ومجوس أمتي الذين يقولون: لا قدَر، إن مرضوا فلا تَعودُوهم، وإن ماتوا فلا تشهدُوهم". أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ١٢٥، رقم٥٥٨٤، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م. والطبراني: بلفظ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ قَالَ: ذُكِرَ الْقَدَرُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مِنْهُمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَجَمْعَ اللَّهُ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ نَادَى مُنَادٍ يُسْمِعُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، أَيْنَ خُصَمَاءُ اللَّهِ، فَيَقُومُ الْقَدَرِيَّةُ»، لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كُرْزِ بْنِ وَبَرَةَ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ "أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ – ٣٦٠ هـ): المعجم الأوسط، رقم ٧١٦٢، ج ٧، ص ١٦٢، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٣) الإمام السنوسي: عقيدة أهل التوفيق في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (السنوسية الكبرى) ص ٢٢٥.

وعمدة المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح على الله: "قياس الغائب على الشاهد بغير جامع لقصور نظرهم في المعارف الإلهية، واللطائف الخفية الربانية، ووفور جهلهم في صفات الواجب الحق الغني الغِنَى المطلق، فأخذوا يزنون أحكام العلي ذي الجلال والإكرام بميزان عقولهم الفاسد، ميزان الفوائد التي يجب لها عن الحضرة الإلهية أمثال الطرد والاعتزال، قالوا: ــ أذل الله تعالى بدعتهم وكشف عوارهم لكل مسلم ــ نحن نقطع بأن الحكيم إذا أمر بطاعته، وقدر أن يعطي المأمور ما يصل به إلى الطاعة من غير تضرر بذلك، ثم لم يفعل كان مذموما عند العقلاء، معدودا في زمرة البخلاء"(١).

استند المعتزلة أن الله الحكيم إذا أمر بطاعته؛ فينبغي أن يعطي للعباد من اللطف ما يقربهم وييسر لهم سبلها، وكذا المعصية، وقد اتهمهم السنوسي بالقصور والجهل، ودعا عليهم بالذل والفضيحة، وهذا مما لا يتوافق مع النقد العلمي ألبتة فالدعاء بالشر على المسلمين من الأذى الذي نهينا عنه تجاه المسلمين: "عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَيسَ المُؤمِنُ بالطَّعَان وَلَا اللعَان، وَلَا الفَاحِشِ، ولا البَذِي) (٢).

وقام الإمام السنوسي بالرد على المعتزلة بعدة أجوبة:

أ- الإرادة مغايرة للأمر:

مذهب أهل السنة أن الله تعالى مريد لكل ما وقع وجودا أو عدما، وأن لا تلازم بين الأمر والإرادة، بخلاف رأي المعتزلة بالتلازم بين الأمر والإرادة.

---

(١) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٦.

(٢) الحديث صحيح رواه البخاري في الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ هـ – ٢٥٦ هـ): الأدب المفرد، الحديث رقم ٣١٢، باب ٢٠٥ من قال لأخيه يا كافر ص ١٦٢، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

الإرادة الكونية قد توافق الأمر أو لا توافقه، أما الشرعية فالله أمر عباده بالإيمان والطاعة، وإن أراد ذلك من بعضهم دون بعض، فالله أراد إيمان أبي بكر وكفر أبي لهب؛ ولكن أمرهما جميعا بالإيمان والطاعة.

يقول الإمام السنوسي: "فلا يوجد مولانا (جل وعز) من الممكنات أو يعدم بقدرته إلا ما أراد الله تعالى وجوده أو إعدامه، وتأثير الإرادة على وفق العلم عند أهل الحق؛ فكل ما علم الله تبارك وتعالى أن يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده (جل وعز)، والمعتزلة ــ قبحهم الله تعالى ــ جعلوا تعلق الإرادة تابعا للأمر؛ فلا يريد عندهم مولانا (جل عز) إلا ما أمر به من الإيمان والطاعة؛ سواء وقع أم لا"(١).

ورد عليهم الإمام السنوسي مبينا المغايرة بين الأمر والإرادة، فقال:" بنيتم هذا الكلام على أصلكم الفاسد أن الأمر بالشيء يستلزم إرادة الآمر له؛ حتى يلزم أن يعين الأمر المأمور؛ ليحصل له مراده؛ وذلك باطل عندنا؛ فإن الله (سبحانه) قد أمر الكافر بالإيمان ولم يرده منه؛ وإنما أراد منه ضده"(٢).

وتابع – أيضا – رده عليهم فقال: " ولو سلمنا استلزام الأمر الإرادة بناء على أصلكم الفاسد؛ كان قياسكم أيضا فاسدا؛ لأن ما ذكرتموه إنما يصح في حكيم يحتاج إلى طاعة الأولياء، ورجوع الأعداء، ويتقرر بكثرة الأعوان والأنصار، ويعظم لديه الأقدار، ويكون للشيء الحادث بالنسبة إليه شفوق من حيث ذاته ومقداره، وأين هذا ممن ثبت له الغنى المطلق، والكمال الأزلي؛ بحيث استوى بالنسبة إليه إقبال جميع الخلق على طاعته، وإدبار جميعهم عن معصيته، كيف وكلا الأمرين دال على سعة ملكه، وعظيم قدرته، ونفوذ إرادته؛ إذ هو

(١) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ٢٧.

(٢) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٦.

(جل وعلا) الذي أقبل بمن أقبل على طاعته، ومنعها الآخر وساقه إلى معصيته، لا أثر لمخلوق من مخلوقاته في أثر ما عموما، هو (جل وعلا) يقبل الجميع ويديرهم كيف شاء"(١).

فالأمر – إذن – مغاير للإرادة؛ فالله أمر الخلق جميعهم بما فيه صلاحهم، ولكن أراد صلاح بعضهم وضلال آخرين، ولو سلمنا استلزام الأمر الإرادة؛ فالقياس فاسد في حق الله، فالله لا تنفعه الطاعة، ولا يضره المعصية؛ فهو الغني المطلق عن العالمين.

ب – عدم التكليف والابتلاءات:

ثم بين السنوسي أن عوار المعتزلة قد ظهر واستبان للناس من خلال المعاينة والاستشهاد بأفعال الله تعالى، وما حكم به على خلقه من تكاليف وابتلاءات، فقال: "لو وجب على الله تعالى ما فيه صلاح لعبده لما كلف أحدا من خلقه بأمر ولا نهي، ولما خلق لهم محنة في الدنيا: من الأمراض، والأحزان، والجوع، والعري، وذوق قصص الموت وفراق الأحبة، ونحو ذلك مما هو كثير، ولا في الآخرة: من أهوال القبر، والموقف، والصراط، والميزان، والعرض للحساب على الله تعالى، وأنواع عذاب النار التي لا حصر لها، إذ لا خفاء أن الأصلح للعباد أن يخلقهم الله تعالى في الجنة ابتداء بلا سبق محنة قبلها أصلا" (٢).

ثم واصل الإمام السنوسي دحض دعاوى المعتزلة فقال: " فإن قال المعتزلة: بل الأصلح للعباد التكليف والابتلاء بالشدائد والمحن؛ ليعظم ثوابهم ويفوزوا بسبب ذلك بأعلى الدرجات، قلنا لهم: لا خفاء أن مولانا (جل وعز)

(١) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٦.

(٢) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٧.

قادر أن يتفضل على جميع العباد بأعلى الدرجات، وأفضل المنازل؛ ابتداء بلا محنة تكليف ولا غيره، ولا ينقص ذلك من ملكه تعالى شيئا، ويتنزه مولانا (جل وعز) ويتقدس عن الحاجة إلى شيء من الأشياء حتى يعوض عنه، ويتعالى أن يتوقف فعله على غرض من الأغراض"(١).

أشار هنا إلى مسألة العوض على الآلام الذي يوجبه المعتزلة على الله تعالى، ومسألة الغرض والحكمة في التكليف، فأهل السنة لا يوجبون العوض ولا الغرض في فعله تعالى؛ فسبحانه لا يجب عليه شيء﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾(٢).

ومن ردود الإمام السنوسي أيضا: " أن الأصلح فيمن علم الله تعالى من العباد أنه لا يؤمن ويموت على الكفر، لا يكلفهم أصلا، إذ التكليف في حقهم لا يفيدهم إلا العقوبة، ثم الأصلح بعد تكليفهم أن يوفقهم حتى لا يقع منهم جرائم ولا كفر أصلا؛ لأنه قادر على ذلك لقوله تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾(٣) ثم الأصلح بعد وقوع الجرائم والكفران أن يعفو عنهم؛ فإن تحتُّم العقوبة والتخليد في أليم العذاب وخسارة كل خير والعذاب الشديد الدائم في مقابلة معصية وقعت من العبد الضعيف المغلوب بالشهوات والدواعي التي يملك دفعها في زمن واحد بالنسبة إلى من هو الغني الغنى المطلق عن العباد، وعن جميع أعمالهم لا يتضرر بشيء منها؛ كالطاعات غير جار على مسلك الناس وعوائدهم؛ فيما يقبحونه ويحسنونه"(٤).

---

(١) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٧.

(٢) الآية الأولى سورة القصص: الآية ٦٨، والآية الثانية، سورة الأنبياء الآية: ٢٦.

(٣) سورة السجدة الآية: ١٣.

(٤) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٨.

ومن ردوده أيضا ما طرحه من تساؤل على المعتزلة: التكليف عندكم صلاح للعباد؛ فما بال من مات طفلا صغيرا حرمه الله تعالى من هذه المصلحة، ولم يبقه حيا حتى يبلغ ويفوز بتلك المصلحة، ونيل الدرجات العلا المرتبة على تعب امتثال التكليف؟.

"فإن قالوا الأصلح في حقهم ما فعل مولانا (جل وعز) بهم من إماتتهم قبل البلوغ؛ لأنه قد علم سبحانه أنهم لو عاشوا إلى البلوغ لكفروا وضلوا، وأنهم لا يفوزون بمصلحة التكليف، قيل لهم: فقد علم سبحانه أيضا في سائر الكفرة كفرعون، وهامان، والنمروذ، وأبي جهل أنهم إذا بلغوا وكلفوا فجروا، وطغوا، وكفروا؛ فهلا أماتهم صغارا أصلح وأسلم مما وقعوا فيه من العذاب، وغضب الله تعالى الذي لا طاقة لمخلوق به، وهم يقنعون بدون درجة الصبي، ولا يعدلون بالسلامة شيئا"(١).

وتلك من المسائل التي بسببها ترك الإمام الأشعري مذهب المعتزلة وأسس مذهبه .

جـــ- أين الصلاح في موت الأنبياء والأولياء وبقاء الشياطين والمضلين؟:

ومن رده أيضا على المعتزلة: "يلزمكم أن يكون ما فعله سبحانه من إماتته الأنبياء والرسل الهادين المهديين، والعلماء العاملين، والأولياء المرشدين، وتبقية إبليس وذريته الضالين المضلين إلى يوم الدين أصلح لعباده وكفى بإلزام هذا لهم شناعة وفظاعة، وبالجملة فمفاسد أصول المعتزلة أظهر من أن تخفى، وأكثر من أن تحصى، ووجود ضلالتهم هي بعينها دليل الرد عليهم؛ إذ لو وجب على الله تعالى الأصلح لعباده ــ كما يزعمون ــ لما أضلهم الله تعالى وأعمى بصائرهم، وتركهم في عمه وريب يترددون"(٢).

---

(١) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٨.

(٢) السنوسي: العقيدة الوسطى، ص ٢٥٩.

٤- إرادة الخير والشر:

مذهب أهل السنة أن الله مريد لكل شيء؛ الخير والشر، وإن كان لا ينسب إليه الشر والمعاصي تأدبا، بخلاف المعتزلة الذين ينسبون الى الله الخير فقط دون الشر.

يقول الإمام السنوسي: "من ذلك ما أحدثه بعض المعتزلة من تقييد إرادة الله (جل وعلا) بالطاعة، وأن الكفر والمعاصي لم يردهما الله تعالى، وإنما العباد أوقعوا ما لم يرد الله جل وعلا، ومعلوم أن هذه ضلالة لا مستند لها، وإنما الذي اشتهر في زمن السلف الصالح وتلقاه منهم الخلف... وقوع الكائنات كلها بإرادة الله تعالى، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ حتى إن جهلة العصاة يعتذرون عن معاصيهم بإرادة الله تعالى ذلك منهم، ولو أراد الله بهم خيرا ما عصوا"(١).

ويتهم مذهب المعتزلة هنا بأنه مذهب فاسد رديء مصادم لأدلة العقل والنقل (٢).

فهذا القول – أن الله يريد إيمان أبي لهب لا كفره – يلزم عنه قولا أشد فسادا من نسبة النقص إليه تعالى قال الإمام السنوسي: "وعند المعتزلة ــ قبح الله رأيهم ــ إيمانه هو المراد لله تعالى لا كفره؛ فلزمهم أن يقع نقص في ملك الله مولانا (جل وعز) إذ وقع فيه على قولهم ما لا يرده تعالى من له ملك السموات والأرض وما بينهما، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا"(٣).

---

(١) الإمام السنوسي: عقيدة أهل التوفيق في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (السنوسية الكبرى) ص ١٨.

(٢) ينظر: الإمام السنوسي (ت ٨٩٥هـ): المنهج السديد في شرح كفاية المريد شرح للمنظومة المسماة بالجزائرية لأحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري (٨٠٠- ٨٨٤هـ)، ص ٢٣٨، تحقيق: أ. مصطفى مرزوقي، دار الهدى- الجزائر.

(٣) السنوسي: شرح أم البراهين، ص ٢٧.

والخلاصة أن المعتزلة بنسبتهم الخير إلى الله دون الشر؛ ينسبون إلى الله النقص؛ إذ يقع في ملك الله ما لا يريده ــ على زعمهم ــ، والصحيح ما عليه أهل السنة أن الأمر لا يستلزم الإرادة؛ فالله أمر الجميع بالإيمان، ولكنه أراده من بعضهم دون بعض، وإرادته هو ما وقع وتحقق بالفعل؛ فلا يقع في ملكه إلا ما أراده، ورغم إرادته لكفر وفساد بعضهم؛ فإنه لا يحبه ولا يرضاه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾، وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ۝٢٠٥﴾[1].

سادسا: أفعال العباد:

ساق السنوسي الأقوال في هذه المسالة وهي خمسة:

الأول: مذهب الإمام الأشعري ومن تابعه: وهو أن قدرة العبد لا تأثير لها البتة؛ وإنما هي مقارنة لمقدورها فقط، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف.

الثاني: إمام الحرمين: ما حكي عنه أن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري تعالى.

الثالث: القاضي الباقلاني ومن تابعه: أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف للفعل لا في وجوده.

الرابع: مذهب الجبرية: ترى أنه لا قدرة للعبد أصلا، وساووا بين المضطر والمختار.

الخامس: مذهب القدرية: القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على سبيل الاستقلال[2].

---

(١) الآية الأولى سورة الزمر الآية: ٧، والثانية: سورة البقرة الآية: ٢٠٥.

(٢) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٥.

وقد قام الإمام بالانتصار لمذهب الأشاعرة؛ القائلين بخلق الله لأفعال العباد جميعها؛ لموافقته الكتاب والسنة وإجماع الأمة ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾[١] وعدَ سائر الأقوال بعده باطلة، وقام بالرد عليها على النحو التالي:

أ- الرد على إمام الحرمين:

وقد رد السنوسي على ما نسب إلى إمام الحرمين من أن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الله تعالى، فقال: "هو قول مرغوب عنه لا يصح القول به، ولا تقليده في ذلك إن صح عنه؛ لفساده قطعا، وعدم جريه على السنة نقلا وعقلا؛ لأن القدرة الحادثة على مقتضى هذا القول إما أن يكون من صفة نفسها إيجاد هذا الفعل الذي تتعلق به أو لا، فإن كان الأول لزم عند تعلقها بالفعل إما سلب صفتها النفسية إن لم تؤثر في الفعل وكان الموجد له هو الله تعالى، أو غلبتها لقدرته تعالى ان كانت هي التي أثرت في الفعل، وفرضنا أن الله تعالى أراد أن يوجد ذلك الفعل بقدرته، وكلا الأمرين محال ولا يدفع محذور ما لزم من العجز والغلبة في الثاني"[٢].

ويحاول ان يبرأ ساحة إمام الحرمين فذكر أن هذا القول حكي عنه – كأنه يشكك في نسبته إليه – ثم قال بعد بطلان سائر الأقوال عدا مذهب الأشعري: "وأنا أعجب من القول الذي نقل عن الإمام، كيف يصح أن يقوله مع ما أكثر في الإرشاد وغيره من الأدلة لتصحيح المذهب الحق – وهو مذهب الأشعري – ومبالغته في النكير والتضليل لمن يعتقد أن للقدرة الحادثة تأثيرا ما"[٣].

---

(١) ينظر: السنوسي: السنوسية الكبرى ص ١٨٢، ١٨٥. الآية الأولى: سورة القمر الآية: ٤٩، والثانية: سورة الصافات الآية: ٩٦.

(٢)السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٢ــ ١٨٣.

(٣)السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٥.

وقال أيضا مدافعا: " فكيف بتلك المقالة الشنيعة التي نقلت عن الإمام مما لا يرضى أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب كثيرة، ولقد ابتلينا بأقوال باطلة نسبت لأئمة السنة، والله أعلم هل صدرت منهم أم لا، وعلى تقدير صدورها فعلى أي وجه صدرت، والله (سبحانه وتعالى) حسب من نقل مثل هذه الأقوال الفاسدة على وجه يتراخى في بيان فسادها أو دفعها عما لا يليق به إن أمكنه ذلك"(١).

وفي الحقيقة ورد عن (إمام الحرمين) رأيين متناقضين في هذه المسألة؛ أحدهما – في الإرشاد – يقرر مذهب الأشاعرة، ويهاجم ويرد على المعتزلة، ويفند شبههم في ذلك تفصيلا(٢).

فيقول في الإرشاد: "اتفق سلف الأمة – قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء – على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو، فهذا هو مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ولا فرق بين ما تعلقت به قدرة العباد وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه"(٣)، وقال أيضا: "فالوجه القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلا، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها؛ إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها"(٤).

وإمام الحرمين هنا يرى أن لا تأثير للقدرة الحادثة في مقدورها، وهناك رواية أخرى مختلفة يثبت فيها قدرة وتأثيرا للعبد يقول فيها: " أحدث الله تعالى

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٦.

(٢) ينظر: الجويني (٤١٩– ٤٧٨هـ): كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص ١٨٧– ٢١٠، تحقيق وتعليق: د. محمد يوسف موسى، والأستاذ: علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجى ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.

(٣) الجويني: الإرشاد، ص ١٨٧.

(٤) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: الإرشاد، ص ٢١٠.

القدر في العبد على أقدار أحاط بها علمه، وهيأ أسباب الفعل وسلب الله العلم بالتفاصيل، وأراد من العبد أن يفعل، فأحدث فيه دواعي مستحثة وخيرة وإرادة، وعلم أن الأفعال ستقع على قدر معلوم، فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد، وللعباد اختيارهم واتصافهم بالاقتدار، والقدرة خلق الله ابتداء، ومقدورها مضاف إليه مشيئة وعلما وقضاء وخلقا وبقاء من حيث أنه نتيجة ما انفرد بخلقه وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورة لما أقدره عليه، ولما هيأ أسباب وقوعه"(١).

ويؤكد هذا المعنى مرات عديدة في ذات الكتاب، فيقول: "فمن أحاط بذلك كله ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله، أو مستقر على تقليده، مصمم على جهله، ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به الرسل"(٢).

وفي هذه الرواية يجعل للعبد قدرة حقيقية؛ إضافة الى قوله بالترابط الضروري بين السبب والمسبب، وهو هنا يتبنى وجهة نظر الفلاسفة والمعتزلة.

وعلى هذا يقرر السنوسي أن القدرة الحادثة ليس لها تأثير في فعل العبد؛ ولذا نفى ما نسب على إمام الحرمين، بل شكك في نسبته إليه – كما أسلفت– مع أن هذا الرأي في العقيدة النظامية صراحة.

ب– الرد على القاضي والأستاذ:

إذ يذهب القاضي (الباقلاني) والأستاد (أبو إسحاق الاسفراييني) إلى أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف للفعل لا في وجوده، أي إن أصل وجود الفعل بقدرة الله أما وصفه بكونه طاعة أو معصية فبقدرة العباد.

(١) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص ٤٨.
(٢) الجويني: العقيدة النظامية، ص ٤٨.

وقرر السنوسي فساد هذا الرأي فيقول: "لا يخفى فساد ما نقل عن القاضي والأستاذ من أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف الفعل لا في وجوده؛ إلا أن القاضي يقول إن أخص وصف الفعل حال، والأستاذ ينفي الأحوال، ويقول بأن أخص وصف الفعل وجه واعتبار"(١).

ورغم ذلك يحاول تبرئة ساحتهما من هذه الأقوال؛ إذ إنه ليعجب مما نقل عنهما، مع ما لهما في تآليفهما ما يضاده.

وفي النهاية برر ما نقل عن هؤلاء الأئمة – الباقلاني والإسفراييني والجويني– أنه كان في مجال المناظرة الجدلية(٢) وليس رأيهم باستقلال، فقال: "فالذي أقطع به من غير تردد تنزه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم، ولعل ذلك إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية لإفحام خصم قويت منافرته للحق؛ فاحتالوا لسوقه إلى الحق بتدريج، ولهذا قال المشايخ لا ينقل عن العالم ويجعل مذهب؛ ما يصدر منه على سبيل البحث"(٣).

وفي الحقيقة بالرجوع إلى ما كتب القاضي (الباقلاني) فنجد من أقواله: "ويجب أن يعلم أن العبد له كسب(٤)، وليس مجبورا، بل مكتسب لأفعاله من

---

(١) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٤.

(٢) المناظرة الجدلية أو الجواب الجدلي: "ما يذكره المجيب وهو يعتقد بطلانه، سواء أكان باطلا في الواقع أم لم يكن كذلك". محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة ص ٨٨.

(٣) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ١٨٥.

(٤) الكسب: عرف الأشاعر الكسب بتعريفين:

الأول: ما يقع به المقدور من غير صحة انفراد القادر به، إذ لا تأثير من العبد، وإنما له مجرد المقارنة، والمؤثر الحقيقي هو الله تعالى، الثاني: ما يقع به المقدور في محل قدرته، **والثاني** هو المعول عليه في تفسير الكسب الأشعري كما يقول أبو عذبة. حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد بتصرف ص ١٧٦، وينظر: أبو عذبة(الحسن بن عبد المحسن): الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ص ٢٦ .

طاعة ومعصية ؛لأنه تعالى قال: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ يعني من ثواب وطاعة ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[١] يعني من عقاب ومعصية... إن العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبرا، وبين أن يحرك هو عضوا من أعضائه قاصدا إلى ذلك باختياره، فأفعال العباد هي كسب لهم، وهي خلق الله تعالى"[٢].

وذكر (الشهرستاني) أن القاضي أثبت تأثيرا للقدرة الحادثة، وأثرها سماها الحالة الخاصة، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل، وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب[٣].

ورغم ما حكي عن أئمة الأشاعرة كما أسلفت، فإن الإمام السنوسي يعمل على تبرئة ساحتهم من أي ريب، ويدفع ذلك بأن الرأي المخالف للمذهب ربما كان في ساحة الجدل، وليس رأيهما باستقلال، وهذا الفعل منه بالطبع خلافا لما فعله مع سائر الفرق من اتهام بالضلال والفساد والكفر .

جـ- الرد على المعتزلة:

رد الإمام السنوسي مذهب المعتزلة في أفعال العباد ووصفهم بعدة أوصاف على النحو التالي:

- التناقض والنفاق:

قال السنوسي عن المعتزلة: "ولا شك أن هؤلاء المبتدعة مناقضون؛ لما دل عليه العقل من وجوب انفراده تعالى باختراع جميع الكائنات ابتداء بلا واسطة على ما شاء (جل وعز)، ومنافقون - أيضا - لما دل عليه الكتاب والسنة، ووقع اجماع سلف الأمة من أن لا خالق إلا الله تعالى، وإن ما شاء سبحانه كان وما لم يشأ لم يكن"[٤].

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢٨٦.
(٢) القاضي الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ص ٤٤.
(٣) الشهرستاني: الملل والنحل، ج ١، ص ١١١.
(٤) السنوسي (ت ٨٩٥هـ): العقيدة الوسطى وشرحها، ص ٢٣٦، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

- مجوس هذه الأمة:

واستدل الإمام السنوسي بما روي عن ابن عمر ــ رضى الله عنهما ــ: "القدرية مجوس هذه الأمة؛ إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم[١].

ووجه شبههم بالمجوس أن المجوس جعلوا للخير فاعلا، وللشر فاعلا، والقدرية أيضا منعوا نسبة الشر إلى الله تعالى وأضافوه إلى إبليس تسببا وسعيا، وإلى العباد مباشرة وفعلا، وهذه المناسبة التي بين المعتزلة والمجوس تعين أنهم المرادون بالقدرية في الحديث دون أهل الحق كما يرى السنوسي[٢].

- اثبات الشريك لله تعالى:

وقد رد عليهم السنوسي أيضا بدليل التمانع ووجهه: "أن اللازم في تعدد الإلهة ثبوت العجز للإله عند عدم نفوذ إرادته، وذلك بعينه لازم في مذهب القدرية؛ فإنهم جعلوا تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بالفعل، مع القطع بأن ذلك الفعل من جملة الممكنات التي قام بها البرهان على وجوب تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بوصف العموم لجميعها، فصار إذن هذا الفعل وتوجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا (جل وعلا) وإرادة العبد وإرادة مولانا (سبحانه وتعالى) لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته، ثم زعمت القدرية أن الذي نفذ وأثر في الفعل والحالة هذه إنما هو أضعف القدرتين وأضعف الإرادتين؛ وهما قدرة العبد الفقير الحقير وإرادته،

---

(١) والحديث حسن، أخرجه أبوداود في سننه. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) : سنن أبي داود، رقم ٤٦٩١ باب القدر، ج ٤، ص ٢٢٢، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(٢) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن عيب السنوسي (ت ٨٩٥هـ): العقيدة الوسطى وشرحها، ص ٢٣٩.

وهل هذا القول الشنيع إلا قول بإثبات الشريك له تعالى، ووسم له بنقيصة العجز، وغلبة الغير له"[١].

اذن استخدم الإمام هنا الإلزام لبيان فساد مذهب المعتزلة؛ فيلزم من القول بتعدد الإلهة ثبوت العجز للإله؛ لعدم نفوذ إرادته، وهو نفس ما يلزم مذهب المعتزلة القائلين بقدرة وإرادة العبد لأفعاله ونفيها عن الإله، إذن مذهب المعتزلة محال؛ لأنه يلزم إثبات شريك لله ووصفه من ثم بالعجز وغلبة الغير عليه.

وأنا أمنع تكفيرهم واتهامهم بإثبات الشريك لله تعالى، لأن لازم المذهب ليس بمذهب حتى أرتب عليه أحكام خطيرة كالشرك .

- الكفر:

ذكر الإمام أصناف الجاهلين بالخلق على ثلاثة: الأول: القائلين أن الخلق صادر عن الله صدور المعلول عن علته، والثاني: طريق أهل الشرك والتعدد، والثالث: من أضاف الفعل إلى غير الله تعالى، وهم المعتزلة، وعن هذا الصنف الأخير يقول الإمام: "النوع الثالث مما أضيف الفعل إلى غير الله سبحانه؛ ما ذهب إليه المعتزلة من أن العبد يخترع أفعال نفسه، وقالوا: لو كلفه الله بما لا يخترعه العبد لكان جورا وظلما، وقد اختلف أهل السنة في تكفيرهم، والأظهر أنهم كافرون وهذا مذهب القاضي أبي بكر بن الطيب تكفير من يؤول به قوله إلى الكفر، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا"[٢]،

---

(١) السنوسية الكبرى، ص ١٨١.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، وقال الألباني: ضعيف. ينظر: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ): المعجم الأوسط رقم ٧١٦٢، ج ٧، ص ١٦٢. وينظر: محمد ناصر الدين الألباني [ت ١٤٢٠ هـ] : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم ٥٥٨١، ج ١٢، ص ١٦٧، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).

ولتكذيبهم قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[١].

وقد نسب الإمام في الكبرى هذا التقسيم، والقول بالتكفير للمعتزلة على لسان (ابن الدهاق) وعقب عليه بالقول: "فانظر هذا الخطر العظيم في العقائد، وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر في علم التوحيد للعذاب المؤبد، والخزي السرمد في نار جهنم مع كل كافر وجاحد"[٢].

وعلى أية حال فسواء صرح بالكفر في الوسطى، أم أقر قول (ابن الدهاق) وعقب عليه بما يفيد الكفر؛ فهو يرمي من ينسب الفعل إلى العباد – كالمعتزلة – بالكفر.

أضف إلى ذلك تصريحه بكفرهم؛ تعليقا على حديث جبريل – عليه السلام – عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، قال الإمام السنوسي: "يؤخذ من تفسير الإيمان بطلان مذهب المعتزلة في جعلهم الأعمال الواجبة جزء منها، وإن لم يوف بها فليس بمؤمن، ويؤخذ منه أيضا تكفيرهم لنقصهم خصلة من الإيمان وهي معرفة القدر"[٣].

هنا كفرهم الإمام السنوسي صراحة لنفيهم القدر، وأن العبد يخلق أفعاله استقلالا – كما سبق القول –.

ورغم تطاول المعتزلة، وجهلهم في حق الله تعالى – بنسبة الفعل إلى العبد – فإني أمنع تلك الكلمات التي وصف بها السنوسي المعتزلة من النفاق

---

(١) الآية في سورة فاطر: ٣، السنوسي (ت ٨٩٥هـ): العقيدة الوسطى وشرحها، ص ٢٥١.

(٢) السنوسي: السنوسية الكبرى، ص ٩٢.

(٣) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن عيب السنوسي (ت ٨٩٥هـ): العقيدة الوسطى وشرحها، ص ٦٨.

والكفر، وأعتبرها من باب السب والطعن، لا من باب النقد وأشدها اتهامهم بالكفر فأنا – وأكدت على ذلك كثيرا – لا أرى تكفيرهم؛ مسندة رأيهم لباب الاجتهاد – كما أسلفت – إضافة إلى أن القول بالتكفير خلاف ما رجحه العلماء؛ حيث يقرر الدسوقي في حاشيته أن الراجح عدم كفر المعتزلة(١).

وهذا ما أميل إليه – أيضا – توافقا مع كثير من العلماء – كأئمة أهل السنة أمثال: الأشعري، والدسوقي، والغزالي – في عدم تكفير أحد من أهل القبلة.

(١) ينظر: محمد بن عرفة الدسوقي: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للسنوسي، ص ١٣٩.

الخاتمـــة

بعد هذه الرحلة الثرية – والدراسة الماتعة – في فكر الإمام السنوسي ومواقفه النقدية؛ أستطيع الخروج بعدة نتائج منها:

١-الإمام السنوسي دائم الانتصار للأشاعرة والترفق بهم، بل والتأويل لبعض الآراء المظنون بها غير الحق؛ كما فعل مع الباقلاني، وإمام الحرمين، والأستاذ.

٢-الأمر يختلف مع الإمام الفخر الرازي، الذي تأول له قليلا، وعارضة كثيرا، كما في مسائل النظر وصفات المعاني.

٣-يعارض المعتزلة في كل اعتقادهم، ويواصل الهجوم عليهم، ويصفهم بالبدعة والضلال في كل آرائهم، بل يتهمهم بالكفر أحيانا.

٤-في كل المسائل يديم الهجوم على الكرامية والحشوية، ويتهمهم بالابتداع، ويشبههم باليهود والنصارى.

٥-لم يتخذ موقفا محددا بالنسبة للصوفية؛ فقد ذكر أقوالهم، وذكر تباين أهل العلم في مواقفهم تجاههم ما بين تكفير وتأويل.

٦-يعارض الفلاسفة في كل أقوالهم، ويرميهم بالكفر، والبدعة، والضلال، وأحيانا يخص منهم ابن سينا.

٧-من الطرق التي استخدمها في النقد: القرآن الكريم والسنة المطهرة، وأسلوب المنع والإلزام، وقواعد المنطق والفكر، وأحيانا ردودا عقلية بسيطة.

٨-تتسم مواقفه النقدية بالوضوح واليسر، والبعد عن التكلف في الردود.

٩-نقده للمعتزلة خصوصا ثم الفلاسفة ينأى أحيانا كثيرة عن النقد ويصل الى درجة الطعن والتجريح والسب كما أشرنا سابقا.

١٠- التنبه لخطورة الكلمة ومالآتها، ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾[1].

١١- التأكيد أن لازم المذهب ليس بمذهب حتى نقرره وننسبه إلى المذهب، ونستتبعه ونرتب عليه أحكاما وأوصافا صريحة، فهذا يناقض الأمانة والموضوعية العلمية.

إن كان من توصيات بعد هذه الرحلة فهي:

١- أوصي الباحثين بالاهتمام بالتراث الكلامي، وقراءته قراءة محايدة وموضوعية.

٢- إبراز الجانب النقدي في حياتنا وفي سائر العلوم؛ فهو الذي تبني عليه العقول الصاعدة، وبه تتهدم أركان الجمود والتحجر، وتنفتح به أبواب التجديد والاجتهاد.

٣- أن يكون رفع لواء الحق هو غاية العلماء والباحثين، وليس نصرة الأشخاص أو المذاهب؛ فالحق أحق أن يتبع.

٤- مجابهة دعاوى التكفير التي تسود في الساحة العلمية؛ تماشيا مع معتقد أهل السنة والجماعة.

٥-الموضوعية في النقد بذكر الإيجابيات والسلبيات، فهما دعامة قوية لنهضة البحث العلمي.

هذا وما كان من توفيق فمن الله تعالى، وما كان من ذلل فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) سورة ق الآية ١٧- ١٨.

المصـــادر والمراجـــع

١- أبو البركات النسفي (المتوفى ٧١٠هـــ): شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد، دراسة وتحقيق: د. عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- الجزيرة للنشر، ط: الأولى ٢٠١٢م - ١٤٣٢هـــ).

٢- أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي (٩٦٠ - ١٠٢٥ هـــ): ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال» المحقق: د. محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، ١٣٩١ هـــ - ١٩٧١ م.

٣- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـــ): الجواهر الحسان في تفسير الرجال، تحقيق: الشيخ/ محمد علي عوض، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

٤- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـــ) كتاب العين، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، باب القاف والدال والنون، دار ومكتبة الهلال.

٥- أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ - ١١٤٣م): أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـــ - ١٩٩٨م.

٦- أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط الأولى ١٤٠٣هـــ - ١٩٨٣م.

٧- أبو داود (سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـــ): سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٨- أحمد درويش: أحمد الشايب ناقدا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م.

٩- أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، ط: العاشرة ١٩٩٤م.

١٠- أحمد أمين: النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، ط: الخامسة ١٩٨٣م.

١١- أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكي السوداني (ت ١٠٣٦هـ): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس ــ ليبيا، ط: الثانية ٢٠٠٠م.

١٢- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة: المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣- الأشعري (الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ - ٩٣٦م): اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وعلق عليه: د. حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

١٤- أندريه لالاند (ت ١٩٦٣م): موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، تعهده وأشرف عليه: أحمد عويدات، منشورات عويدات - بيروت - لبنان، ط: الثانية ٢٠٠١م.

١٥- الألباني (محمد ناصر الدين الألباني) [ت١٤٢٠ هـ]: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم ٥٥٨١، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ ،١٩٩٢م).

١٦- الباجوري: حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد، تحقيق: أ د. على جمعة الشافعي، دار السلام ٢٠٠٢م.

١٧- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت١٩٤هـ - ٨٧٠ م): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الحديث رقم ٧٣٥٢، باب الحاكم اذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ج٩، ص ١٠٨، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

١٨- البيضاوي: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، تحقيق: عباس سليمان، دار الجيل، ط: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

الجرجاني (ت ٨١٦هـ):

١٩- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي، ومعه حاشية السيالكوتي والحلبي: الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ - ١٤١٣م)، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٠- التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

الجويني إمام الحرمين (٤١٩- ٤٧٨هـ):

٢١- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق وتعليق: د. محمد يوسف موسى- الأستاذ. علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجى ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢٢- حاجي خليف (مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ): سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف

وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.

٢٣- زكي سالم: الاتجاه النقدي عند ابن عربي، مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي) (ت ٨٩٥هـ):

٢٤- المنهج السديد في شرح كفاية المريد.. شرح للمنظومة المسماة بالجزائرية لأحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري (٨٠٠- ٨٨٤هـ)، تحقيق: أ. مصطفى مرزوقي، دار الهدى – الجزائر.

٢٥- شرح المقدمات، تحقيق: نزار حمادي تقديم: الأستاذ. سعيد عبد اللطيف حمودة، مكتبة المعارف، ط : الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢٦- العقيدة الوسطى وشرحها، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٢٧- عقيدة أهل التوفيق في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (السنوسية الكبرى)، مطبعة جريدة الإسلام ١٣٢١هـ.

٢٨- شرح أم البراهين، مطبعة الاستقامة، ط: الأولى١٣٥١هـ.

٢٩- شوقي ضيف: النقد، دار المعارف، ط: الرابعة.

٣٠- الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا – علي حسن فاعود، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط: التاسعة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٣١- الطبراني في الأوسط، وقال الألباني: ضعيف. ينظر: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ – ٣٦٠ هـ): المعجم الأوسط. المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٣٢- عبد الجبار عبد الستار: أهمية مؤلفات السنوسي في حفظ العقيدة الإسلامية، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٨ ج ٢.

٣٣- عبد الله الشرقاوي: مقدمة حاشية الشرقاوي على الهدهدي على السنوسية، دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٤- عفيف عيسى – د. سبع قادة: أثر الإمام السنوسي في تجديد ونهضة العقيدة الأشعرية، مجلة العصور الجديدة ــ الجزائر، المجلد ١٠، عدد ٤ ديسمبر ٢٠٢٠م.

٣٥- عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هــ) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٣٦- فتحي أحمد عبد الرازق: موسوعة العقيدة الإسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠١٦م.

٣٧- الفخر الرازي (ت ٦٠٦هــ):

٣٨- الأربعين في أصول الدين، تحقيق وتعليق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

٣٩- نهاية العقول في دراية الأصول، تحقيق: د. سعيد فودة، دار الذخائر – بيروت – لبنان، ط: الأولى ٢٠١٥م.

٤٠- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار): المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة.

٤١- مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٣هــ - ١٩٨٣م.

٤٢- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للسنوسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

٤٣- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج ١١ ص ٢٩٦، الناشر: الدار التونسية للنشر- تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٤٤- محمد بن محمد بن أحمد الملقب ابن مريم الشريف المليتي التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، المطبعة الثعالبية - الجزائر ١٩٠٨م ١٢٢٦هـ.

٤٥- محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص ٥٧- ٥٨، دار الطلائع - القاهرة ٢٠٠٩م.

٤٦- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ.

٤٧- مراد وهبة: المعجم الفلسفي: دار قباء الحديثة - القاهرة ٢٠٠٧م، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

References

1- Abu Hamid Al-Ghazali: Al-Iqtisad fi Al-Ietiqad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah , Beirut, Lebanon, 1403AH - 1983AD.

2- Abu Dawoud, Sunan Abu Dawoud, Publisher: Modern Library, Saidon – Beirut.

3- Ahmed bin Fares Al- Qazwini Ar-Razi, Mujam Maqayees Al-Lughat: 1399AH - 1979AD, Misr Press, 1955AD.

4- Al-Bajouri: Ḥashiyat Al-Bajouri ala Jawharat At-Tawhid , Dar As-Salam, 2002AD

5- Al-Baydawi: Tawalea Al-Anwar min Matalea Al-Anzar, Dar Al-Jeel, 1st Edition , 1411AH - 1991AD.

6- At-Tariffat, prepared and authenticated by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut-Lebanon, First Edition: 1403AH - 1983AD.

7- Al-Juwaini, Imam Al-Haramein (419- 478AH):

8- Sharh Al-Muqadimat, Al-Maarif Bookshop, First Edition, 1430AH - 2009AD.

9- Al-Aqeedah Al-Wusta wa Sharhaha, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut,

10- Sharḥ Umm Al-Barahin, Al-Istiqamah Press, 1st edition,1351AH.

11- Shawky Deif: An-Naqad, Dar Al-Maarif, 4th Edition.

12- Ash-Shahristani: Al-Milal wa An-Nihal, Dar Al-Maarifa – Beirut – Lebanon, 9th Edition, 1429AH - 2008AD.

13- Abd Al-Jabbar Abd Al-Sattar, Ahamiyat Moualfat As-Senousi fi Hifz Al-Aqeedah Al-Islamiyyah, Journal of the Iraqi University, Issue 48

14- Arabic Language Academy in Cairo (Ibrahim Mustafa/ Ahmed Al-Zayat/ Hamed Abdel Qader/ Mohammed Al-Najjar): Al-Mujam Al-Waseet , Publisher: Dar Al-Dawa.

15- Ibn Ashour At-Tunisi : At- Tahrir wa At-Tanweer «Tahrir Al-Mana As-Sadid wa Tanweer Al-Akl Al-Jadid min Tafsir Al-Kitab Al-Majid» Publisher: Ad-Dar At-Tunisiyyah Publishing House - Tunis, Year of Publishing: 1984 AH.

16- Ibn Manzoor : Lisan Al-Arab, Dar Sader - Beirut, Third Edition 1414AH.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــــوع
١	الملخص
٢	المقدمة
٣	المبحث الأول: الإمام السنوسي والنقد
٤	أولا: التعريف بالإمام السنوسي
٥	ثانيا: النقد
٦	المبحث الثاني: مواقفه النقدية
٧	أولا: معرفة الله تعالى
٨	ثانيا: صفات المعاني
٩	ثالثا: رؤية الله تعالى
١٠	رابعا: التنزيهات
١١	خامسا: أفعال الله تعالى
١٢	سادسا: أفعال العباد
١٣	الخاتمة
١٤	المصادر والمراجع
١٥	فهرس الموضوعات